

نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة
عميل المراجعة
(منظور تحليلي ودراسة تطبيقية)

دكتور

هشام فاروق الإبيارى
كلية التجارة- جامعة طنطا

نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة (منظور تحليلي ودراسة تطبيقية)

ملخص البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة، والتي تفرض بدورها التعرض - بدايةً - لمشكلة مدى سلامة القياس الحالي لتأخير تقرير المراجعة في ظل السعي نحو إطار للقياس يعتمد على تحليل محددات تأخير تقرير المراجعة. ولقد قام الباحث باستخدام المنهج الاستنباطي **Deductive Approach** (النموذج العياري Normative Model) في محاولة وضع إطار فكري (مقترح) لقياس تأخير تقرير المراجعة، والمنهج الاستقرائي **Inductive Approach** (النموذج الإيجابي Positive Model) لاستقراء كل من واقع ظاهرة تأخير تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية (شركات المساهمة المصرية)، وأثرها على قيمة منشأة العميل من منظور المستثمرين.

ولقد تناولت الدراسة تحليل فترة تأخير تقرير المراجعة إلى فترتين متوقعة وغير متوقعة، وتشمل فترة التأخير غير المتوقعة فترتين الأولى من تاريخ إتمام إجراءات المراجعة حتى تاريخ إعداد تقرير المراجعة، والثانية من تاريخ إعداد تقرير المراجعة حتى تاريخ نشر (إتاحة) تقرير المراجعة. وقد كشفت الدراسة عن نوعين لمحددات تأخير (تقرير) المراجعة، أولهما محددات قسرية؛ وترتبط باكتشاف المراجع لتحريفات جوهرية بالقوائم المالية والخلاف مع الإدارة حول أمور تتعلق بالقوائم المالية ووجود قيود على نطاق عمل المراجع، وثانيهما محددات اصطناعية (مفتعلة) لتأخير تقرير المراجعة؛ ترتبط بحالة تباطؤ إدارة منشأة عميل المراجعة في إصدار التقرير المالي، مصدرها رأي المراجع غير النظيف واحتواء التقرير المالي على أخبار غير سارة **Bad News**. ولقد أشارت الدراسة إلى أن فترة تأخير تقرير المراجعة غير المتوقع تمثل إشارة خطر قد تحمل تأثيراً سلبياً على قيمة المنشأة. ولقد أسفرت الدراسة التحليلية عن أربعة فروض بحثية، أولاهما: تؤدي ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية من قبل إدارة منشأة عميل المراجعة إلى تأخير تقرير المراجعة، وثانيهما: يؤدي احتواء التقرير المالي على معلومات سلبية أو أخبار غير سارة (بما فيها رأي المراجعة غير النظيف) إلى تأخير تقرير المراجعة، وثالثهما: هناك علاقة سلبية ما بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي، ورابعهما: يؤثر تأخير تقرير المراجعة سلباً على قيمة المنشأة محل المراجعة. ولقد كشفت الدراسة التطبيقية - على عينة من مجتمع شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية عام ٢٠١٦ - بلغ حجمها ٣٤ شركة، إضافة إلى قائمة استقصاء موجهة لعينة من أعضاء لجان المراجعة بشركات العينة بلغ حجمها ٢٩ عضواً، ولعينة من المراجعين القائمين بالمراجعة الخارجية للقوائم المالية لشركات العينة بلغ حجمها ٢٣ مراجعاً - عن أن شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية تعاني من ظاهرة تأخير تقرير المراجعة، واعتبار ممارسات إدارة منشأة عميل المراجعة لكل من الربح والتدفق النقدي مسبباً لتأخير تقرير المراجعة. وبما يرجح من إمكانية قبول الفرض البحثي الأول. كما كشفت النتائج عن رغبة إدارة المنشأة في تأخير تقرير المراجعة عندما يحتوي على رأي مراجعة غير نظيف أو يحتوي التقرير المالي على أخبار غير سارة، الأمر الذي قد يرجح إمكانية قبول الفرض البحثي الثاني. وبشأن العلاقة الإيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي، لم تكشف نتائج الدراسة التطبيقية عن أثر معنوي لممارسات إدارة منشأة العميل لكل من الربح والتدفق النقدي (باعتبارهما قياس بديل لجودة التقرير المالي) على التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة، الأمر الذي قد يحول دون إمكانية قبول الفرض الثاني بشأن وجود علاقة بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي. ولقد

كشفت الدراسة عن تأثير سلبي للتأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة على تحديد قيمة منشأة العميل (القيمة السوقية لحقوق المساهمين)، وهو ما قد يرجح من إمكانية قبول الفرض البحثي الرابع.

طبيعة مشكلة البحث

يعتبر التقرير المالي أداة ذات تأثير هام على النشاط الاقتصادي (Ball 2008). وتعد جودة التقرير المالي مطلب أساسي لكفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الكفاء لرأس المال (Healy and Palepu 2001). كما يعد توقيت Timeliness التقرير المالي أحد خصائص ملائمة محتواه لقرارات مستخدميه، والعامل الحاكم لأداء أسواق المال (Afify 2009). حيث يعتبر توقيت التقرير المالي عامل حرج ومؤثر على منفعة Usefulness محتواه المعلوماتي لمستخدميه (Shukeri and Islam 2012). كما يعكس توقيت التقرير المالي أحد الجوانب الهامة للشفافية المالية وأحد خصائص جودة حوكمة الشركات (Mc Gee and Yuan 2008).

ويعتمد توقيت التقرير المالي على توقيت تقرير المراجعة (Chan et al. 2016)؛ باعتباره محددًا رئيسياً لتوقيت نشر القوائم المالية (Owusu-Ansah 2000, Leventis et al. 2005; Ibadin et al. 2012). حيث يلعب توقيت تقرير المراجعة دوراً رئيسياً في إتاحة التقرير المالي وتوفير معلومات المراجعة إلى سوق الأوراق المالية (Dopuch and Leftwich 1986; Lai and Hom 2005)، بما يؤثر على مدى تفاعل السوق بها (Chambers and Penman 1984)؛ خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، والتي تعاني من مشكلة محدودة وتأخر إتاحة المعلومات (Errunza and Losq 2010; Khasharmeh and Aljifri 1985). الأمر الذي قد يجعل من خاصية ملائمة توقيت تقرير المراجعة لقرارات مستخدميه- خاصة المستثمرين- أحد مؤشرات جودة التقرير المالي (Shukeri and Nelson 2011).

وتعد قضية تفسير طول الوقت اللازم لإكمال عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة إحدى القضايا البحثية المعاصرة في المراجعة، خاصة مع غموض النقطة الزمنية والتي تعكس كفاية وقت المراجعة لأداء عال الجودة، وتكشف عن تأخير تقرير المراجعة (ARL) Audit Report Lag بقدر ابتعاد تاريخ التقرير بالزيادة عنها. وبقدر الزيادة تكون إشارة التحذير.^٢

وتعكس ظاهرة تأخير تقرير المراجعة (ARL) قصور كفاءة المراجعة (Newton and Ashton 1989; Afify 2009)، حيث يعد تأخير تقرير المراجعة مؤشراً حرجاً لقصور كفاءة المراجعة، بما لا يعكس قدرة المراجعين على التعامل بكفاءة مع مدخلات المراجعة (Aljaaidi et al 2015, 963). ولقد تعارفت دراسات الأدب المحاسبي على قياس فترة تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية ما بين تاريخ الميزانية محل المراجعة (تاريخ نهاية العام المالي للمنشأة محل المراجعة) وتاريخ تقرير المراجعة.

وفي ضوء هذا القياس، تباينت نتائج دراسات الأدب المحاسبي بشأن مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على جودة التقرير المالي من منظور المستثمرين، حيث ظهر اتجاهين بديلين، هما كما يلي:
الاتجاه الأول: وينادي بأن تأخير تقرير المراجعة يعد إشارة تحذير بشأن جودة التقرير المالي (أنظر على سبيل المثال، Alford et al. 1994; Bartov et al. 2011; Blankley et al. 2014, 2015; Bryant-Kutcher et al. 2007; Chan et al. 2016; Dogan et al. 2007; Li and Ramesh 2009; Wie 2012). حيث يؤثر تأخير تقرير المراجعة سلباً على توقيت التقرير المالي، فيؤثر سلباً على جودته. كما وأن تأخير تقرير المراجعة غير المتوقع قد يرتبط بمعلومات أقل جودة (Knechel and Payne 2001). وهو ما قد يعني اعتبار تأخير تقرير المراجعة بمثابة مؤشراً سلبياً عن انخفاض جودة التقرير المالي، فيعكس أخباراً غير سارة من منظور المستثمرين، تؤثر سلباً على قيمة المنشأة.

^١ إذا كان لخدمة المراجعة قيمة اقتصادية للمنشأة طالبة الخدمة، فإن هذه القيمة مرتبطة بملائمة توقيت تقرير المراجعة. ومن المتوقع، أن يؤثر تأخير تقرير المراجعة سلباً على هذه القيمة.

^٢ قد يرجع غموض تفسير الطول الكاف لوقت المراجعة إلى تعدد المتغيرات التي قد تؤثر عليه، وتشمل المتغيرات المرتبطة بمنشأة عميل المراجعة والمتغيرات المرتبطة بمنشأة المراجعة والأخرى المرتبطة ببيئة المراجعة.

الاتجاه الثاني: ويقوم على أن تأخير تقرير المراجعة يعكس إشارة إيجابية عن جودة التقرير المالي، حيث يعكس تأخير تقرير المراجعة اتساع مدى ونطاق وحجم اختبارات المراجعة، بما يحمله ذلك من تخفيض لخطر المراجعة، وبالتالي زيادة جودة المراجعة وجودة التقرير المالي (أنظر على سبيل المثال، Bryant-Kutcher et al. 2013; Knechel and Payne 2001; Knechel and Payne 2010; Tanyi et al. 2010; Najihah and Ayoib 2011; 2009). الأمر الذي يمكن معه توقع وجود علاقة إيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وقيمة منشأة العميل. ومع اعتقاد الباحث، بحاجة القياس السابق لتأخير تقرير المراجعة للدراسة والتحليل؛ بغية تحسين دقته؛ يتولد الدافع لدراسة علاقة تأخير المراجعة بجودة التقرير المالي وقيمة منشأة عميل المراجعة. وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في كيفية وضع إطار لدقة قياس تأخير تقرير المراجعة لغرض الإجابة على السؤال التالي:

هل هناك تأثير لتأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة؟

وبمعنى، هل يعد تأخير تقرير المراجعة إشارة سلبية عن انخفاض جودة التقرير المالي، فتعكس أخباراً غير سارة من منظور المستثمرين، فتتأثر قيمة المنشأة سلباً بتأخير تقرير المراجعة؟ أم يعد تأخير تقرير المراجعة إشارة إيجابية بشأن تحقيق جودة التقرير المالي تعكس أخباراً سارة من منظور المستثمرين، فتتأثر قيمة المنشأة إيجابياً بتأخير تقرير المراجعة؟

الدراسات السابقة

يعتقد الباحث، أن دراسات الأدب المحاسبي بشأن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة قد بدأت مبكراً مع نهاية سبعينات القرن الماضي (أنظر على سبيل المثال، Courtis 1976; Gilling 1977; Davies 1989; Ashton et al. 1989; Garsombke 1981; Whittred and Ashton 1980). وعلى الرغم من البداية المبكرة فقد توجه الفكر المحاسبي - في الأساس - نحو الاهتمام بمحددات ظاهرة تأخير تقرير المراجعة (ARL)، فتعددت الدراسات التي تناولت محددات تأخير تقرير المراجعة في بيئات مختلفة شملت الولايات المتحدة الأمريكية (Ashton et al. 1987; Bamber et al. 1993; Kinney and McDaniel 1993; Schwartz and Soo 1996; Henderson and Kaplan 2000; Behn et al. 2006; Ettredge et al. 2005; Wermert et al. 2000; Ashton et al. 2006) وكندا (Ashton et al. 1989; Newton and Ashton 1989; Carlsaw and Kaplan 1991) وفرنسا (Soltani 2002) والصين (Taggi and Tsui 1999; Haw et al. 2003; Chan et al. 2016) والمانيا (Leventis et al. 2005) ومصر (Mohamad 1995; El-Banany 2006; Afify 2009) وغيرها. ولقد تعددت محددات تأخير تقرير المراجعة التي خضعت للبحث فشملت متغيرات تعلقت بالمنشأة محل المراجعة (مثل حجم المنشأة، والصناعة، وتعدد العمليات، والحالة المالية، ونهاية السنة المالية، وإشارة الدخل، والبنود غير العادية، ونسبة الديون، وملكية المنشأة، وجودة الرقابة الداخلية، والقيود في البورصة، وغيرها) وأخرى تعلقت بالمراجعة (Audit-Related Characteristics) مثل حجم منشأة المراجعة، نوع منشأة المراجعة، مدخل المراجعة، تكنولوجيا المراجعة، تعدد المراجعة، بداية المراجعة، هيكل المراجعة، رأي المراجع، تغيير (تدوير) المراجع، أتعاب المراجعة، وغيرها). وكانت نتائج دراسات الأدب المحاسبي بشأن محددات تأخير تقرير المراجعة غير حاسمة (Newton and Ashton 1989; Leventis et al. 2005; Che-Ahmed and Inconclusive Abidin 2008; El-Bannaui 2008; lee et al. 2008; Afify 2009; Khasharmeh and Aljifri 2010; Mohamad-Nor et al 2010; Hashim and Abdul Rahman 2011; Aljaaidi et al. 2015). حيث لم تتفق الدراسات بشأن محددات تأخير تقرير المراجعة حتى داخل ذات البيئة. فعلى سبيل المثال، لم تكشف دراسات محددات تأخير المراجعة - التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عن نتائج متسقة بشأن محددات تأخير المراجعة، وفيما يلي عينة منها:

- دراسة (Ashton et al 1987)، وقد كشفت عن تأثير كل من حجم المنشأة محل المراجعة ونهاية سنتها المالية وجودة الرقابة الداخلية ونوعية الأخبار عن المنشأة كمحددات لتأخير تقرير المراجعة، فضلاً على ارتباط تأخير المراجعة إيجابياً بإيرادات منشأة العميل وتعدد عملياتها، وسلبياً بحالة عميل المراجعة (التعامل في البورصة) وجودة الرقابة الداخلية.
- دراسة (Ashton et al. 1989)، وقد كشفت عن ارتباط إيجابي بين تأخير تقرير المراجعة وتعدد عمليات العميل والحجم والصناعة والبنود المالية غير العادية.

- دراسة (Bamber et al. 1993)، والتي كشفت عن علاقة سلبية بين هيكل ملكية - تركيز الملكية (مقاسة بمتوسط عدد الأسهم لكل مساهم) منشأة العميل- وتأخير تقرير المراجعة.

- دراسة (Kinney and McDaniel 1993) وقد كشفت عن وجود تأثير للأرباح الفترية والمعلنة على تأخير تقرير المراجعة دون تأثير الأرباح السنوية والبنود غير العادية والتعديلات (التحفظات (Modification).

- دراسة (Henderson and Kaplan 2000)، والتي كشفت عن تأثير نتائج أعمال منشأة العميل (الخسارة) وعدم التأكد والحجم على تأخير تقرير المراجعة.

- دراسة (Ettredge et al. 2005)، وقد كشفت عن تأثير كل من الصناعة والحالة المالية والبنود غير العادية وتعقد العمليات وصافي الخسارة وأتعاب المراجعة ورأى المراجع على تأخير تقرير المراجعة. - دراسة (Bonson-Ponte et al. 2008)، وقد كشفت عن وجود علاقة سلبية بين كل من حجم منشأة العميل وقطاع الصناعة وتأخير المراجعة.

وفي الصين، بينما كشفت دراسة (Taggi and Tsui 1999) عن علاقة سلبية بين حجم منشأة العميل وتأخير تقرير المراجعة؛ مبررها أن المنشأة كبيرة الحجم لديها من الموارد ما يكفي لتشغيل نظام معلومات محاسبي مناسب وفعال بما يزيد من ثقة المراجع في الرقابة والمعلومات ويقلل وقت المراجعة، فقد كشفت دراسة (Chan et al. 2016) عن ارتباط تأخير تقرير المراجعة بمحددات أخرى شملت خطر المراجعة والتعقيد وخبرة المراجع وزيادة احتمال إصدار آراء مراجعة غير عيارية في الفترة أو الفترات التالية مع تأخير تقرير المراجعة.

وفي ماليزيا، بينما كشفت دراسة (Shukeri and Nelson 2011) عن وجود تأثير معنوي لكل من نوع المراجع ورأى المراجعة وأداء الشركة على تأخير تقرير المراجعة؛ دون أن تكشف عن تأثير لكل من استقلال مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة ومرات اجتماعاتها وتأهيل أعضائها على تأخير تقرير المراجعة، فقد كشفت دراسة (Shukeri and Islam 2012) عن تأثير تأخير تقرير المراجعة بكل من حجم لجنة المراجعة ومرات اجتماعاتها ونوع المراجع ورأى المراجع وحجم منشأة العميل وأدائها، دون الكشف عن وجود تأثير لكل من استقلال مجلس الإدارة وتأهيل لجنة المراجعة.^٣

وفي نيوزيلندا، كشفت دراسة (Carslaw and Kaplan 1991) عن تأثير كل من حجم الشركة وإشارة الدخل على تأخير تقرير المراجعة دون وجود تأثير لكل من الصناعة والبنود غير العادية ورأى المراجع ونهاية السنة المالية وملكية الشركة ونسبة الديون.

وفي مصر، بينما كشفت دراسة (Mohamad 1995) عن وجود تأثير لبعض محددات الدراسة وشملت القيد في سوق المال وبنود القوائم المالية غير العادية ورأى المراجع دون المتغيرات الأخرى والتي تضمنت حجم المنشأة والصناعة وتعقد الأنشطة ونوع المراجعة وبداية المراجعة، فقد كشفت دراسة (El-Banany 2006) وجود تأثير معنوي لكل من محددات الدراسة والتي شملت حجم المنشأة وتعقد المراجعة والربحية وبنود القوائم المالية غير العادية. كما كشفت دراستي (Al-Ajmi 2008; Alkhatib and Marji 2012) عن علاقة سلبية بين نوع المراجع (منشآت المراجعة الأربعة الكبار) وتأخير تقرير المراجعة.

ولقد كشفت دراسة (Afify 2009)- والتي قامت بفحص تجريبي لأثر خصائص حوكمة الشركات على تأخير تقرير المراجعة من خلال عينة من ٨٥ شركة مقيدة بالبورصة المصرية- عن وجود تأثير سلبي لكل من استقلال مجلس الإدارة ووجود لجنة المراجعة على تأخير تقرير المراجعة. وبما يعنى فاعلية دور المتابعة Monitoring Role لمجلس إدارة أكثر استقلالاً ولوجود لجنة مراجعة في التأثير الإيجابي على جودة التقرير المالي وكفاءة وفعالية المراجعة، الأمر الذي يخفض بدوره من تأخير تقرير المراجعة. كما كشفت الدراسة عن تأثير سلبي لكل من حجم المنشأة والصناعة (النشاط المالي) والربحية على تأخير تقرير المراجعة.

وفي حين لم تكشف بعض الدراسات (مثل Ibadin et al. 2012) عن جود تأثير لكل من استقلال مجلس الإدارة وحجم المجلس وحجم منشأة العميل والرفع المالي والربحية وحجم شركة المراجعة على

^٣ لقد تناول عدد من الدراسات أثر محددات وخصائص لجنة المراجعة على تأخير تقرير المراجعة ARL، لتكشف بعضها عن غياب التأثير المعنوي لاستقلال لجنة المراجعة على ARL (Abdulla 2007; Mohamad-Nor et al. 2010) بينما يكشف البعض الآخر عن وجود علاقة سلبية بين كل من وجود لجنة المراجعة (Afify 2009) ومرات اجتماعاتها (Mohamad-Nor et al. 2010) وتأخير تقرير المراجعة ARL.

توقيت القوائم المالية، فقد كشفت دراسة (Banimahd et al. 2012) أن العوامل المحددة لتأخير تقرير المراجعة تتمثل في حجم منشأة العميل ونوع تقرير المراجعة، دون الكشف عن علاقة ما بين تأخير تقرير المراجعة وكل من الرفع المالي والربحية وتغيير منشأة المراجعة.

ولقد كشفت دراسة (Azubike and Aggreh 2014) عن ارتباط كل من استقلال وخبرة لجنة المراجعة بتوقيت التقرير المالي، وعن علاقة معنوية بين كل من حجم واستقلال مجلس الإدارة وتأخير تقرير المراجعة، دون أن تكشف عن ارتباط كل من حجم واجتماعات لجنة المراجعة بتوقيت التقرير المالي، كما لم تصل الدراسة لأدلة بشأن علاقة نوع منشأة المراجعة وتأخير تقرير المراجعة. ولقد كشفت دراسة (Aziz et al. 2014) عن علاقة سلبية بين كل من حجم منشأة العميل ونتائج أداءها (الربحية) وتأخير تقرير المراجعة.

ولقد اشارت دراسة (Puasa et al. 2014) عن تغير تأثير بعض محددات تأخير تقرير المراجعة (مثل استقلال لجنة المراجعة وحجمها وخبرتها المالية ونسبة المديرين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة) بتعديل دليل حوكمة الشركات، وأن التعديل قد يحمل تحسناً لتوقيت التقرير المالي.

ومع تباين وعدم اتساق نتائج الدراسات السابقة، ونظراً لأهمية توقيت تقرير المراجعة لمستخدمي التقرير المالي، فإن تحديد محددات تأخير تقرير المراجعة مازال محل بحث واهتمام من قبل دراسات أدب المراجعة (Ettredge et al., 2006; Bonson-Ponte et al. 2008; Al-Ajmi 2008; Lee 2009; Afify 2009; Krishnan and Yang 2009) قدمت - من خلال نماذج ودراسات تطبيقية- تفسيراً لجزء (نسبة) جوهرية لتأخير تقرير المراجعة في ضوء قياس مقرر متفق عليه للتأخير، وليبقى باب البحث مفتوحاً بشأن باقى النسبة محل الاعتبار وغير المفسرة. وهو ما يفتح المجال للبحث عن محددات أخرى، فى إطار من البحث عن محددات تأخير المراجعة المؤثرة (الهامة).

ولقد ظهر توجه بحثى معاصر نحو الاهتمام بقضية علاقة تأخير تقرير المراجعة بجودة القوائم المالية وبالتالي بجودة التقرير المالي، فكانت دراسات الأدب المحاسبى قليلة ونادرة. وفيما يلي بعضاً من أهم دراسات هذا التوجه:

- دراسة (Dogan et al. 2007)، والتي أشارت إلى أن احتواء القوائم المالية لمعلومات سلبية Bad News قد يسبب تأخير تقرير المراجعة، وبما قد يعنى وجود علاقة بين إحتواء التقرير المالي لأخبار جيدة وتوقيت إصدار التقرير المالي. حيث كشفت الدراسة عن أن منشآت عملاء المراجعة ذات الأخبار الجيدة Good News، تصدر تقاريرها السنوية فى توقيت أسرع مقارنة بالمنشآت التى لديها أخبار سيئة Bad News. كما كشفت عن تأثير كل من حجم منشأة العميل والمخاطر المالية وسياسة التوقيت للسنوات السابقة على توقيت إصدار التقرير السنوى.

- دراسة (Tazik and Mohamed 2014)، وقد كشفت عن وجود علاقة سلبية بين فعالية نظام المعلومات المحاسبى وتأخير تقرير المراجعة، تحت اعتبار أن فعالية نظام المعلومات المحاسبى يخفض مخاطر تشغيل المعلومات، الأمر الذى يخفض وقت المراجعة. وبما يكشف عن أن فعالية نظام المعلومات المحاسبى تحسن توقيت التقرير المالي، ولقد تم اعتبار هيكل الملكية الأجنبية متغيراً بسيطاً فى العلاقة ما بين فعالية نظام المعلومات المحاسبى وتأخير تقرير المراجعة.

- دراسة (Amirul et al. 2014)، والتي كشفت عن علاقة طردية بين تغيير أو تطوير معايير المحاسبة وتأخير تقرير المراجعة، حيث كشفت الدراسة عن زيادة تأخير تقرير المراجعة مع تطبيق معايير محاسبية جديدة- كمعايير التقرير المالي الدولية IFRS- عند إعداد القوائم المالية.

- دراسة (Najihah and Ayoib 2011)، والتي كشفت عن علاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وتأخير تقرير المراجعة. حيث قدمت الدراسة أدلة على أن التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية IFRS يؤدي إلى زيادة تأخير تقرير المراجعة. حيث تتصف معايير التقرير المالي الدولية بالتعقيد وتتطلب افصاح تفصيلى الأمر الذى يزيد من وقت المراجعة ويسبب تأخير محتمل لإصدار تقرير المراجعة. وبينما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وكل من أتعاب المراجعة ونهاية السنة المالية لمنشأة العميل ونوع شركة المراجعة، لم تكشف عن وجود علاقة معنوية بين تأخير تقرير المراجعة وكل من حجم منشأة العميل وتغيير منشأة المراجعة.

- دراسة (Wei 2012)، والتي قامت باستكشاف محددات تأخير تقرير المراجعة بناءً على خصائص سوق المراجعة وبيئة الأعمال الصينية. ولقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط كل من خطر المراجعة

وتعقيد المراجعة وخبرة المراجع بفترة تأخير تقرير المراجعة. ولقد تناولت الدراسة علاقة تأخير تقرير المراجعة بنوعية آراء المراجعة، وبحالة إعادة إصدار قوائم مالية في الفترات التالية. ولقد كشفت النتائج عن زيادة احتمال كل من صدور رأى مراجعة غير نظيف Non-Standard Opinion وإعادة إصدار القوائم المالية Restatements في الفترة أو الفترات التالية مع زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة. - دراستي (Blankley et al. 2014, 2015)، وقد قامت بفحص العلاقة ما بين فترة تأخير تقرير المراجعة واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية في المستقبل. ولقد كشفت النتائج عن علاقة طردية ما بين فترة تأخير تقرير المراجعة واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية. ولقد أشارت الدراسة إلى اعتبار ضغط الوقت Time Pressure (على المراجع) مسبباً لهذه العلاقة، من خلال تأثيره السلبي على جودة المراجعة.

- دراسة (Chan et al. 2016)، والتي قامت باستكشاف محددات تأخير تقرير المراجعة بناءً على خصائص سوق المراجعة للشركات المقيدة في سوق المال (البورصة الصينية)، وفحص متضمنات تأخير تقرير المراجعة في السنوات التالية. ولقد كشفت نتائج الدراسة عن علاقة طردية ما بين تأخير تقرير المراجعة وكل من احتمال صدور آراء مراجعة غير عيارية واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية في الفترة التالية. وبما يعنى أن المنشآت التي تعاني من طول تأخير تقرير المراجعة أكثر احتمالاً لأن يصدر بشأنها آراء مراجعة غير عيارية (آراء المراجعة بخلاف الرأى غير المتحفظ) ، وأن تقوم بإعادة إصدار القوائم المالية في السنة التالية.

ومن المعتقد، أن دراسات أدب المحاسبة والمراجعة لم تفحص بشكل كاف تبعات أو نتائج Consequences طول تأخير تقرير المراجعة على المنشأة محل المراجعة في الفترة أو الفترات التالية (Chan et al. 2016). ويعتقد الباحث، بأنه إذا كان أدب المحاسبة والمراجعة قد اهتم ببعض قضايا ظاهرة تأخير تقرير المراجعة، فإنه لم يهتم بقضايا أخرى، كما وأن التوجه البحثي بشأن تبعات أو آثار تأخير تقرير المراجعة على كل من منشأة عميل المراجعة ومنشأة المراجعة ذاتها يعد توجهاً حديثاً، ما زال في مراحل الأولى. والتوجه الحالي للفكر المحاسبى بشأن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة قد تناول بعض القضايا البحثية دون محاولة بحث مدى دقة قياس تأخير تقرير المراجعة (قضية تقييم مدى سلامة قياس تأخير تقرير المراجعة وكيفية تحسين دقة القياس). كما لم يتناول الفكر المحاسبى قضية مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة، وهو ما يسعى إليه الباحث.⁴

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة وضع إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة (ARL) Audit Report Lag ، لغرض الكشف عن مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على جودة التقرير المالي وقيمة منشأة عميل المراجعة؛ من منظور المستثمرين.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من محاولة التوجه نحو تحليل وتحسين دقة القياس الحالي لتأخير تقرير المراجعة، وبما قد يحمله ذلك من تفسير لتباين نتائج دراسات ظاهرة تأخير تقرير المراجعة ، وتبرير لإعادة البحث والدراسة بشأن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة وآثارها وتداعياتها المختلفة، وبخاصة أثرها على القيمة المعلوماتية (الملائمة) لكل من تقرير المراجعة والتقرير المالي. كما يكتسب البحث أهمية عملية من خلال محاولة الكشف (إظهار) العلاقة بين ظاهرة تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي من منظور المستثمرين، ومدى تأثير ذلك على قيمة المنشأة محل المراجعة في سوق الأوراق المالية ، من خلال محاولة توفير دليل عملي بشأن كل من ظاهرة تأخير تقرير المراجعة للمنشآت المقيدة في البورصة المصرية، ومدى تأثيرها على قيمة تلك المنشآت من منظور المستثمرين.

ويعتقد الباحث، أن البحث قد يعد مساهمة متواضعة لبحوث المراجعة من شقين الأول محاولة وضع إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة، قد يسهم – كلبنة أو جهد متواضع- في تحسين جودة قياس تأخير المراجعة. والثاني الكشف عن مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة، من منظور المستثمرين، كأحدى التبعات Consequence الهامة لطول فترة تأخير تقرير المراجعة على منشأة عميل المراجعة.

⁴ يعتقد الباحث، أن دراسة العلاقة ما بين ظاهرة تأخير تقرير المراجعة (ARL) وقيمة منشأة عميل المراجعة قد تعد إحدى الدراسات المطروحة حديثاً على الساحة المعرفية، الأمر الذي حال دون وصول الباحث لدراسات سابقة بشأنها.

منهج البحث

لتحقيق هدف البحث، يقوم البحث على استخدام كل من المنهج الاستنباطى Deductive Approach (النموذج العياري Normative Model) وذلك فى محاولة وضع إطار فكرى (مقترح) لقياس تأخير تقرير المراجعة، وثانيهما المنهج الاستقرائى Inductive Approach (النموذج الإيجابى Positive Model) وذلك لاستقراء كل من واقع ظاهرة تأخير تقرير المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية (شركات المساهمة المصرية)، ومدى تأثيرها على قيمة منشأة العميل من منظور المستثمرين.

وسيلة البحث

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة - وبشكل اساسى- على القوائم المالية وتقارير المراجعة ونشرات البورصة المصرية بشأن أسعار الأسهم لعينة من مجتمع شركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية. إضافة إلى قائمة استقصاء موجهة لعينة من أعضاء لجان المراجعة بشركات العينة، ولعينة من المراجعين القائمين بالمراجعة الخارجية للقوائم المالية لشركات العينة.

خطة البحث

بعد تناول منهجية وإطار البحث، ولتحقيق هدف البحث، يتكون البحث من خمسة مباحث هي:
المبحث الأول: قياس فترة تأخير تقرير المراجعة (إطار مقترح).
المبحث الثانى: محددات تأخير تقرير المراجعة.
المبحث الثالث: مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على كل من جودة التقرير المالى وقيمة منشأة عميل المراجعة.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية.

المبحث الخامس: خلاصة وتوصيات البحث.

المبحث الأول: قياس فترة تأخير تقرير المراجعة (إطار مقترح)

لقد خلت معايير المراجعة المصرية من تحديد مدى زمنى لتأخير تقرير المراجعة، واكتفت بالتأكيد على تأريخ تقرير المراجعة بتاريخ لا يسبق التاريخ الذى حصل فيه المراجع على أدلة المراجعة الكافية والملائمة لإصدار رأيه المهنى بشأن القوائم المالية المراجعة (معيان المراجعة المصرى رقم (٧٠٠) فقرة (٥٢)). وهو ما قد يعنى، أن معايير المراجعة قد لا تعترف ضمناً بمشكلة تأخير تقرير المراجعة أو قضية ملائمة توقيت تقرير المراجعة لمستخدميه.

وفى ضوء تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية بضرورة قيام الشركات المقيدة لدى سوق المال بتوفير تقاريرها السنوية خلال ٩٠ يوماً من نهاية السنة المالية، فمن المفترض ضمناً أن على المراجع إعداد تقرير المراجعة خلال فترة الثلاثة شهور كحد أقصى. ويعتقد الباحث أن ٩٠ يوماً يمثل حداً أقصى مغالى فيه قد يؤثر سلباً على القيمة المعلوماتية (الملائمة) للتقرير المالى، خاصة مع تكنولوجيا المعلومات التى يمكن أن تسمح بسرعة إعداد وإتاحة القوائم المالية للمراجعة الخارجية من ناحية، وتكنولوجيا المراجعة من الناحية الأخرى. ومن المعتقد أن الوقت المسموح به لإصدار تقرير المراجعة والتقرير المالى من قبل الهيئات التنظيمية يعد طويلاً بما يسمح للمنشآت بتأخير نشر تقريرها المالى (Azubike and Aggreh, 2014).

ولقد تعارفت دراسات الأدب المحاسبى على قياس فترة تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية ما بين تاريخ الميزانية محل المراجعة (تاريخ نهاية العام المالى للمنشأة محل المراجعة) وتاريخ تقرير المراجعة. ومن المعتقد، صعوبة قبول هذا القياس لتأخير تقرير المراجعة. حيث يعتقد الباحث أن تأريخ تقرير المراجعة والذى يعكس طول الفترة الزمنية ما بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ تقرير المراجعة يتضمن فترتين هما كما يلى:

الفترة الأولى، وتسمى بفترة استكمال إجراءات عملية المراجعة. وتعد جزءاً ضرورياً من وقت المراجعة Value- Added Audit Time؛ والمخصص لمراجعة أرصدة القوائم المالية Test of details of balances وإكمال عملية المراجعة من فحص للإلتزامات العرضية أو المحتملة Contingent Liabilities وفحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية Subsequent Events وتقييم نتائج المراجعة،

^٥ يعتقد الباحث أن تحديد حد أقصى لتاريخ إصدار التقرير المالى لمنشآت الاعمال المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية لا يراعى تباين خصائص وظروف قطاعات الأنشطة المختلفة، كما أنه يسمح ضمناً بوجود تأخير لتقرير المراجعة.

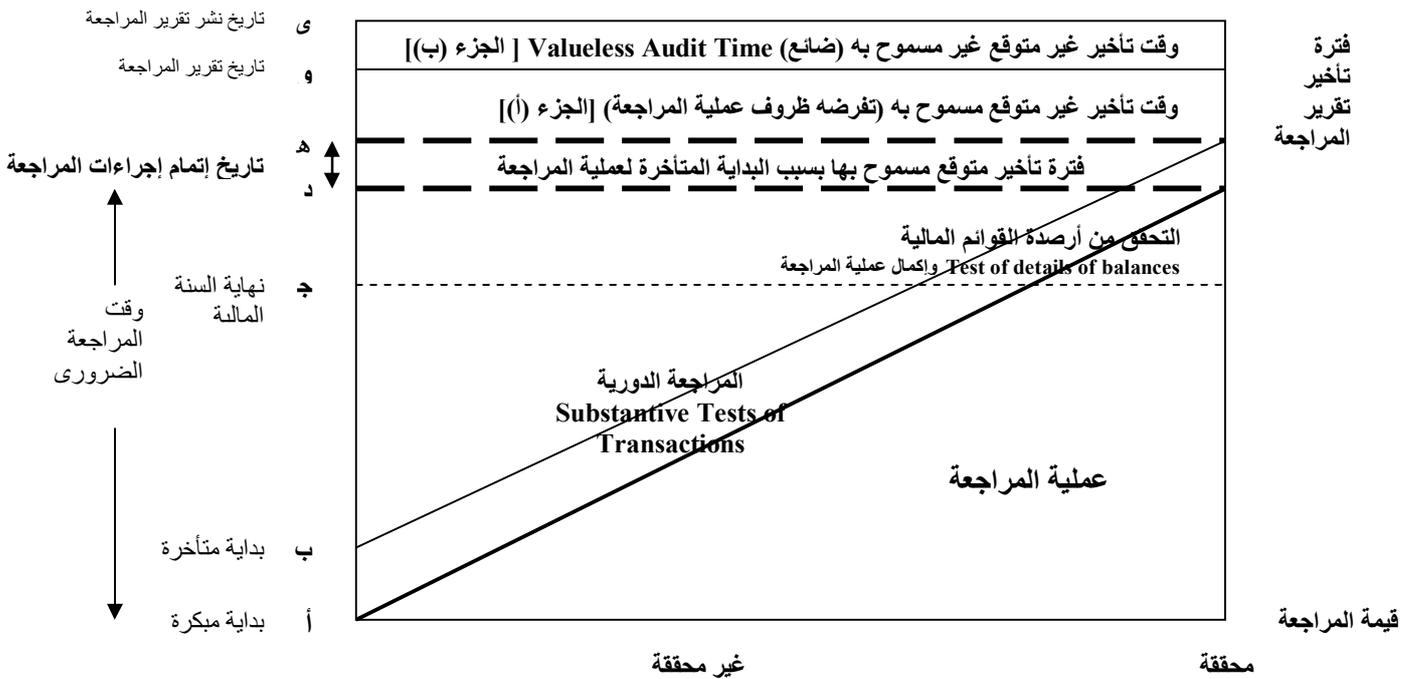
وهي فترة في الأساس تعد جزءاً من توقيت عملية المراجعة ببرنامج المراجعة، لا يمكن لعملية المراجعة أن تتم بدونه. ومن غير المناسب اعتبارها جزءاً من فترة تأخير تقرير المراجعة.

الفترة الثانية، وتعكس فترة تأخير تقرير المراجعة (Audit Report Lag (ARL) أو فترة تأخير المراجعة (Audit Delay)؛ والتي تمثل وقت مراجعة غير متوقع. ويمكن تقسيم فترة تأخير تقرير المراجعة إلى جزئين، أولهما فترة تأخير مسموح بها تفرضها ظروف عملية المراجعة وما تتطلبه من عناية مهنية واجبة، وترتبط في الأساس بفترة تصحيح أو تسوية التحريفات الهامة المكتشفة. أما الجزء الثاني فيتمثل في الفترة ما بين تأريخ تقرير المراجعة وتاريخ إصدار ونشر التقرير المالي وإتاحته لمستخدميه، وهي فترة تأخير لا تضيف قيمة (Valueless Non-Value-Added Audit Time (Time)، ولذا يمكن وصفها بفترة التأخير غير المسموح به.

ومن المفترض أن تكون قيمة المراجعة عند نقطة زمنية معينة أعلى مع البداية المبكرة لعملية المراجعة. كما يفترض أن تكون قيمة المراجعة محققة باستنفاد وقت المراجعة الضروري المقرر ببرنامج المراجعة.

والأصل أن فترة تأخير تقرير المراجعة لا تضيف قيمة للمراجعة، فالقيمة تتحقق بنهاية إجراءات عملية المراجعة وكفاية وملائمة أدلة المراجعة لإبداء الرأي المهني. ويصور الشكل التالي فترة تأخير تقرير المراجعة ارتباطاً بوقت المراجعة، كما يلي:

وقت المراجعة



ومن الشكل، يمكن بيان وقت تأخير المراجعة، كما بالمعادلة التالية:

$$\text{الوقت الكلي للمراجعة} = \text{وقت المراجعة الضروري} + \text{فترة تأخير المراجعة}$$

$$= \text{وقت المراجعة الضروري} + \text{وقت التأخير غير المتوقع}$$

في حالة البداية المبكرة للمراجعة

$$\text{الوقت الكلي للمراجعة} = [(ج - أ) + (د - ج)] + [(و - هـ) + (ي - و)]$$

$$= (أ - د) + (هـ - ي)$$

في حالة البداية المتأخرة للمراجعة

$$\text{الوقت الكلي للمراجعة} = (هـ - ب) + [(د - هـ) + (ب - د)]$$

$$= (و - ي) + (هـ - ي)$$

حيث أن:

(هـ-د) وقت تأخير متوقع بسبب البداية المتأخرة لعملية المراجعة، وهو جزء من وقت المراجعة
الضروري اللازم لإكمال إجراءات المراجعة. حيث من المفترض أن (هـ-ب) = (د-أ)، (ب-أ) = (د-هـ)

وعلى ذلك، فإن فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL) تقاس من الفترة التي يجب إصدار تقرير المراجعة
بنهايتها - التي تمثل وقت المراجعة الضروري- وتاريخ نشر تقرير المراجعة لمستخدميه، كما بالمعادلة
التالية:

فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL) = الفترة (أ) + الفترة (ب)
= فترة تأخير غير متوقعة مسموح بها + فترة تأخير غير متوقعة غير
مسموح بها

ونظراً لاعتبار أن فترة التأخير المسموح به تعد ضرورية لتحقيق جودة التقرير المالي، فإنها تحافظ على
قيمة المراجعة دون زيادتها. ومن غير المتوقع أن يكون لفترة التأخير المسموح به تأثير سلبي على قيمة
منشأة عميل المراجعة، خلافاً لفترة التأخير غير المسموح به؛ والتي تعكس وقت تأخير ضائع [الجزء
(ج-)] لا يضيف قيمة Valueless Audit Time.

وبناءً على ما سبق، يختلف قياس تأخير تقرير المراجعة عن ما تم تعريفه بدراسات الأدب المحاسبي
بشأن قياس تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية ما بين تاريخ الميزانية محل المراجعة وتاريخ تقرير
المراجعة. حيث يعتقد الباحث- بناءً على ماسبق- أنه يجب قياس تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية
ما بين تاريخ إتمام (إنهاء) إجراءات المراجعة وتاريخ نشر (إتاحة) تقرير المراجعة للمستخدمين،
وتشمل فترتي تأخير غير متوقع هما:

- الفترة (أ) من تاريخ إتمام إجراءات المراجعة حتى تاريخ إعداد تقرير المراجعة.
- الفترة (ب) من تاريخ إعداد تقرير المراجعة حتى تاريخ نشر (إتاحة) تقرير المراجعة.

المبحث الثاني: محددات تأخير تقرير المراجعة

يعتقد الباحث، بناءً على الشكل السابق (رقم 1) بمنطق الفصل ما بين محددات وقت المراجعة الكلي
الضروري أو اللازم لإتمام إجراءات المراجعة ومحددات تأخير (تقرير) المراجعة. فمن غير الصواب
الخط بين وقت أداء إجراءات المراجعة وفترة تأخير تقرير المراجعة.

وحيث يقوم تخطيط وإعداد موازنة وقت المراجعة ببرنامج المراجعة على متغيرات تمثل محددات
متوقعة Normal Variables لتوقيت أداء عملية المراجعة- وتتمثل؛ في الأساس؛ في متغيرات المنشأة
محل المراجعة من حجم وتعقد عمليات ومخاطر مالية وتشغيلية وجودة الرقابة الداخلية وفاعلية آليات
الحوكمة (الداخلية) وغيرها في إطار بيئة الأعمال، كما تتأثر بمتغيرات منشأة المراجعة ذاتها من حجم
وخبرة وتخصص قطاعي (صناعي) وإمكانات بشرية ومادية (تكنولوجيا المراجعة) وغيرها في إطار
بيئة المراجعة- فإنه من المفترض أن المراجع قد أخذ هذه المتغيرات في اعتباره في إطار التزامه
بمعايير المراجعة (الأداء المهني) والتي تتطلب منه تخطيط جيد لعملية المراجعة ينتج برنامج مراجعة
كفء وفعال. ومن غير المناسب اعتبار هذه المتغيرات أسباباً لتأخير تقرير المراجعة، فتأخير تقرير
المراجعة يجب ألا يرجع لعوامل متوقعة. الأمر الذي يمكن معه القول، أن المحددات التي تناولها الفكر
المحاسبي - من حجم منشأة العميل ونوع الصناعة ونوع منشأة المراجعة وغيرها- كمحددات تأخير
لتقرير المراجعة هي في الأساس محددات لتوقيت أداء عملية المراجعة وليست بمحددات تأخير. كما
يعتقد الباحث، أن محددات تأخير تقرير المراجعة لم تلقى اهتمام دراسات الأدب المحاسبي في المراجعة.
بينما ترتبط فترة المراجعة Value Audit Time بمحددات أداء عملية المراجعة وتشمل المحددات
التي تناولها الفكر المحاسبي من حجم منشأة العميل ونوع الصناعة وتعقد العمليات ونوع منشأة المراجعة
بحجمها وإمكاناتها وخبرة المراجع وغيرها، ترتبط فترة تأخير تقرير المراجعة بمحددات التأخير، وتأتي
- في اعتقاد الباحث- في نوعين، هما كما يلي:

- محددات قسرية (إضطرارية- إجبارية).

- محددات اصطناعية (مفتعلة).

أولاً: المحددات القسرية لتأخير تقرير المراجعة

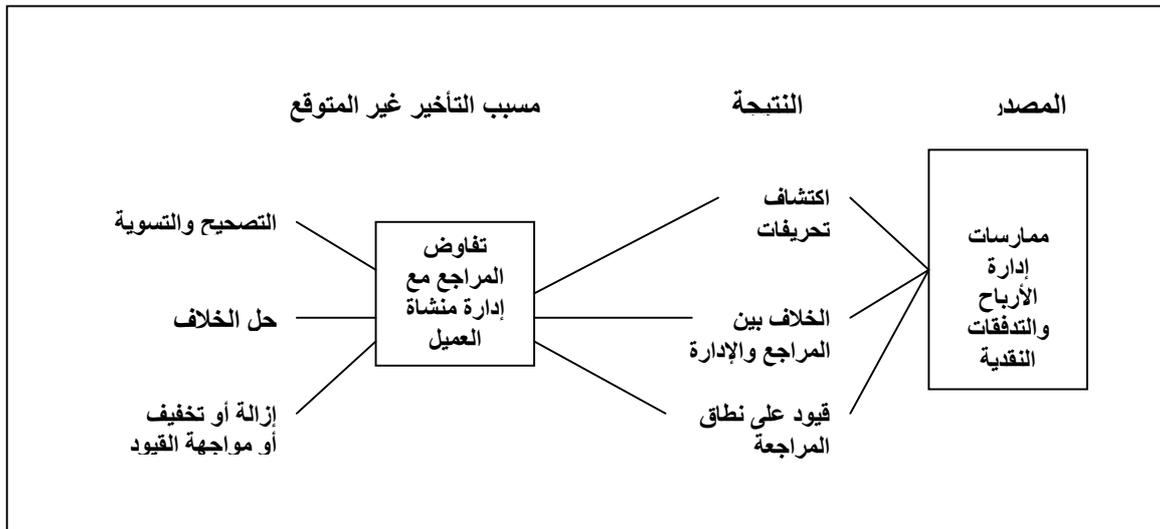
المحددات القسرية لتأخير تقرير المراجعة هي محددات غير متوقعة تكشف عنها ظروف عملية
المراجعة، ولا تتكشف إلا مع أداء عملية المراجعة. ومن غير المفترض توقعها من قبل المراجع

لطبيعتها المفاجئة حتى مع اتباعه لسياسة الحيطة والحذر. هذا ولا يمكن للمراجع تجاهلها، وتستنفد وقتاً إلزامياً (إجبارياً) إضافياً للوقت المقرر ببرنامج المراجعة^٦.

ويعتقد الباحث، أن محددات التأخير القسرية ترتبط في الأساس بثلاث حالات، هي كما يلي:
اكتشاف المراجع لتحريفات جوهرية بالقوائم المالية وإبلاغه لجنة المراجعة ومحاولات إقناع إدارة المنشأة بالتصحيح والتسوية.

الخلاف مع الإدارة حول بعض الأمور الهامة والمؤثرة بالنسبة للقوائم المالية مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة المنشأة أو طريقة أو أسلوب تطبيقها، أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية. (ج) وجود قيود على نطاق عمل المراجع، بما قد يفرض على المراجع تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة قد تستنفد وقت مراجعة إضافي للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، فضلاً على إفصاحه عن طبيعة هذه القيود والتسويات المحتملة في القوائم المالية.

ومن المتوقع، أن مصدر حالات التأخير القسرية هو قيام إدارة منشأة العميل بممارسات إدارة الأرباح، وما يرتبط بها من تفاوض بين المراجع وإدارة منشأة العميل المراجعة. الأمر الذي قد يجعل من تفاوض المراجع مع إدارة منشأة العميل حول حالات التأخير السابقة مسبب التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة، كما يصوره الشكل التالي:



وتعكس ممارسات إدارة كل من الأرباح والتدفقات النقدية سلوك إدارة منشأة العميل نحو تغيير كل من الربح والتدفق النقدي التشغيلي للفترة الحالية بالتقرير المالي على حساب الفترة أو الفترات التالية لتحقيق غرض أو منافع خاصة. وهو سلوك متحيز لصالح طرف أو أطراف على حساب مصالح وحقوق طرف أو أطراف أخرى؛ بما يجعله سلوك انتهازي غير أخلاقي؛ يعتمد في الأساس على ظاهرة عدم تماثل المعلومات. وتعد ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية أحد مظاهر تعارض المصالح في علاقة الوكالة بين الأصيل والوكيل، والتي تؤثر سلباً ليس فقط على مصالح الأصيل فحسب وإنما على مصالح أصحاب الحقوق الآخرين Stakeholders بالمنشأة. وتضعف ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية من جودة التقرير المالي. حيث يؤدي التأثير المتعمد من قبل إدارة المنشأة في الأرباح المحاسبية (الحالية والمستقبلية) إلى زيادة مخاطر المعلومات بالتقرير المالي.

هذا وتعتمد ممارسات إدارة التدفقات النقدية على استراتيجية التلاعب في تصنيف التدفقات النقدية ارتباطاً بنوعية بالأنشطة. وعادة ما تقوم هذه الاستراتيجية على تضخيم صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على حساب الأنشطة الاستثمارية و/ أو التمويلية من خلال نقل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية و/ أو التمويلية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية؛ ونقل التدفقات النقدية الخارجة من عمليات التشغيل إلى التدفقات النقدية الخارجة من الاستثمار و/ أو التمويل،

^٦ عملياً، قد يطالب المراجع إدارة المنشأة محل المراجعة مع تأخير المراجعة غير المتوقع بزيادة أتعاب المراجعة، خاصة عندما تتحدد أتعاب المراجعة في شكل مدى.

خاصة مع ضعف آليات الحوكمة (وبخاصة اليتى المراجعة الداخلية الخارجية) (Nagar and Sen 2014).

ومن المفترض، أن يواجه المراجع مقاومة إدارة منشأة العميل تجاه تصحيح أو تسوية التحريفات المكتشفة الناتجة عن ممارستها بشأن إدارة كل من الأرباح (EM) والتدفقات النقدية (CFM). وهو ما قد يعنى أن ممارسات إدارة كل من الأرباح والتدفقات النقدية، وما يترتب عليها من تحريفات، وما يتبع اكتشافها من تفاوض بين المراجع والإدارة يعد المسبب الرئيسى لتأخير تقرير المراجعة، والتي تعد بدورها مسبب انخفاض جودة التقرير المالى.

وحيث يفترض أن على الإدارة أن تستجيب للمراجع بشأن التحريفات التى تتخطى مستوى الأهمية النسبية فى المراجعة- الأمر الذى يجعل احتمال التفاوض بشأنها منخفض- فإن هناك احتمال عال للتفاوض بين المراجع وإدارة منشأة العميل بشأن التحريفات المكتشفة، والتي تقترب من مستوى الأهمية النسبية؛ والتي تسمى بالتحريفات الحدية.^٧

ومن المتوقع، أن حالتى اكتشاف تحريفات هامة حدياً ووجود تحريفات متوقعة أو مقدرة؛ ارتباطاً بدرجة عدم تأكد معينة؛ قد يسمحان بعملية التفاوض ما بين المراجع وإدارة العميل بشأن تصحيح التحريفات المقررة (Cannon and Bedard 2013).

ويتبنى المراجع استراتيجية للتفاوض بينه وبين إدارة منشأة عميل المراجعة بشأن تحريفات القوائم المالية وأوجه الخلاف المثارة والقبود على نطاق عملية المراجعة، تقع تحت نوعين، أولهما استراتيجية الحوار Distributive Strategy، وثانيهما الاستراتيجية التكاملية Integrative (Win-Win) Strategy.^٨

وقد تؤثر تفسيرات وتبريرات إدارة منشأة العميل للتحريفات المكتشفة وأوجه الخلاف والقبود على تقييم المراجع لأهمية تأثيرها، وبما قد يجعل من هذه التفسيرات والتبريرات أداة تأثير هامة على نوع استراتيجية التفاوض المستخدمة.

ومن المفترض، أن تؤثر استراتيجية التفاوض، التى يتبناها المراجع لحل خلافاته مع الإدارة بشأن التحريفات، على جودة القوائم المالية المراجعة (Gibbins and Salterio 2000; Hatfield et al. 2005). فالقوائم المالية التى تقدمها الإدارة هى نتاج عملية التفاوض ما بين المراجع والإدارة (Gibbins et al. 2010).

ومن المفترض، حصول المراجع على أدلة أثبات إضافية بما تستغرقه من وقت مراجعة إضافية قبل اتخاذ قرار بتجنب مطالبة إدارة منشأة العميل بتصحيح أو تسوية التحريفات المكتشفة (Nelson et al. 2005).

ويعتقد الباحث، أن محددات التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة، هى كما يلى:
(أ) درجة (سرعة) استجابة الإدارة لطلب التصحيح أو التسوية أو حل الخلاف مع المراجع.
(ب) حاجة المراجع لإجراءات مراجعة إضافية، وما تطرحه من نتائج.
(ج) عمق أو تعقيد عملية التصحيح أو التسوية أو مدى تأثير الأمور محل الخلاف بين المراجع والإدارة على صدق وعدالة عرض القوائم المالية، بما يفرضه من وقت لازم.

^٧ تحت افتراض إمكانية تقدير مستوى الأهمية النسبية -على مستوى بنود وعناصر القوائم المالية- فى شكل مدى، وعدم حدوث تحريفات فى الفترة أو الفترات السابقة؛ فإن مبلغ تحريف الفترة الحالية على مستوى البند أو على مستوى القوائم المالية ككل يقارن مع حد الأهمية النسبية لتحديد معنويته وحاجته للتسوية أو التصحيح، فإذا كان هاماً يجب على الإدارة تسويته، أما إذا كان قريباً من مستوى الأهمية النسبية كان محل تفاوض مع إدارة منشأة العميل.

^٨ الاستراتيجية التكاملية Integrative (Win-Win) Strategy هى استراتيجية تفاوض تقوم فى الأساس على جودة المراجعة، وتهدف إلى تحقيق جودة التقرير المالى، وتعتمد على التوصل إلى اتفاق لا يؤثر سلباً على جودة كل من المراجعة والتقرير المالى، فيحافظ على مصالح وحقوق (منافع) كلا طرفى التفاوض. فعلى سبيل المثال، قد يسمح المراجع لإدارة العميل بعدم تسوية بعض التحريفات الهامة حدياً طالما نُفصِح عنها بمرقات القوائم المالية. أما استراتيجية الحوار فتقوم على تفاوض بين المراجع والإدارة قد لا يحقق الحفاظ على توازن حقوق ومصالح أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة محل المراجعة. ومن المتوقع، أن ينتج عن استخدام استراتيجية الحوار آثاراً سلبية على أحد أو كلا طرفى التفاوض. وتتوقف تلك الآثار على عدد من المحددات أهمها فاعلية المساءلة، ودوافع المراجع خاصة دافع الاحتفاظ بالعملاء، ونمط وقوة التفاوض (Gibbins and Salterio 2000). وتشمل استراتيجية الحوار عدد من الاستراتيجيات أهمها، استراتيجية المساومة Reciprocity-Based-Strategy [Bargaining (Loss-Loss) Strategy]، واستراتيجية التسوية (الحل الوسط) Compromising (Win-Loss) Strategy، واستراتيجية الاستجابة لإدارة عميل المراجعة Concessionary (Loss-Win) Strategy، واستراتيجية التصعيد أو الجمود Avoiding Strategy (المزيد من التفاصيل، أنظر: Hatfield et al. 2005; Sanchez et al. 2007).

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

الفرض الأول: تؤدي ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية من قبل إدارة منشأة عميل المراجعة إلى تأخير تقرير المراجعة.

ويمكن تحليل الفرض البحثي السابق إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعي الأول: هناك علاقة إيجابية بين إدارة منشأة العميل للأرباح وتأخير تقرير المراجعة.
الفرض الفرعي الثاني: هناك علاقة إيجابية بين إدارة منشأة العميل للتدفقات النقدية وتأخير تقرير المراجعة.

ثانياً: المحددات الاصطناعية (المفتعلة) لتأخير تقرير المراجعة

ترتبط المحددات المفتعلة لتأخير تقرير المراجعة بحالة تباطؤ إدارة منشأة عميل المراجعة في إصدار التقرير المالي. وهو ما قد يعكس - في اعتقاد الباحث - فترة تأخير مفتعلة لتقرير المراجعة تقدر بالفترة ما بين توقيع تقرير المراجعة وتاريخ نشر التقرير المالي. هذا ويعتقد الباحث، بوجود مسبيين رئيسيين لحالة تباطؤ إدارة منشأة العميل في إصدار التقرير المالي هما، كما يلي:
المسبب الأول- رأى المراجع غير النظيف (الرأى بخلاف الرأى غير المتحفظ).
المسبب الثاني- احتواء القوائم المالية والتقرير المالي على معلومات سلبية أو أخبار غير جيدة Bad News.

فمن المتوقع، أن تتحايل إدارة منشأة العميل ببعض الوسائل والطرق لتأخير الإعلان عن رأى المراجع غير النظيف والمعلومات السلبية - منها تأخير اعتماد مجلس الإدارة للتقرير المالي، وتأخير دعوة الجمعية العامة للمساهمين، وتعتمد تأخير سداد باقى الأتعاب؛ خاصة مع قيام المراجع بربط تسليم تقرير المراجعة بالحصول على الأتعاب (صراع الإدارة مع المراجع بشأن باقى الأتعاب)- رغبة في التخفيف من أثره على قرارات مستخدمى التقرير المالي، وبخاصة المساهمين (المستثمرين).

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

الفرض الثاني: يؤدي احتواء التقرير المالي على معلومات سلبية أو أخبار غير سارة (بما فيها رأى المراجعة غير النظيف) إلى تأخير تقرير المراجعة.

المبحث الثالث: مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على كل من جودة التقرير المالي وقيمة منشأة عميل المراجعة

من المتوقع، أن تأخير تقرير المراجعة يعد إشارة تحذير بشأن جودة التقرير المالي. حيث يؤثر تأخير تقرير المراجعة سلباً على توقيت التقرير المالي، فيؤثر سلباً على جودته. كما وأن تأخير تقرير المراجعة غير المتوقع قد يرتبط بمعلومات أقل جودة (Knechel and Payne 2001). وهو ما قد يعنى اعتبار تأخير تقرير المراجعة بمثابة مؤشر سلبى عن انخفاض جودة التقرير المالي. كما قد يعكس طول فترة المراجعة غير العادى زيادة احتمال مواجهة المراجع لمشاكل تفاوض مع إدارة منشأة العميل بشأن قضايا جودة التقرير المالي. الأمر الذى يمكن معه توقع وجود علاقة سلبية بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي.

وإذا كان من المتوقع، أن تأخير تقرير المراجعة يحمل تأثيراً سلبياً على ملائمة محتوى القوائم المالية لقرارات مستخدميها- خاصة المستثمرين (Lawrence and Glover 1998; Mc Gee and Tarangelo 2008)، فإنه من المتوقع أن يعمل تأخير تقرير المراجعة على تخفيض القيمة المعلوماتية للقوائم المالية المراجعة؛ وبما قد يعكس تأثيراً سلبياً لظاهرة تأخير تقرير المراجعة (ARL) Audit Report Lag (أو تأخير المراجعة Audit Delay) على القيمة المعلوماتية للتقرير المالي، وبما يحمله ذلك من تأثير سلبى على جودة التقرير المالي.

كما وأن تأخير الإفصاح عن رأى المراجع فى مدى صدق وعدالة المعلومات المالية المقررة بواسطة إدارة منشأة العميل يُضخم من مشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry ويُزيد من حالة عدم التأكد المرتبط بقرارات مستخدمى القوائم المالية خاصة قرارات الاستثمار (Ashton et al. 1987)، خاصة مع عادة انتظار منشآت الأعمال لتاريخ تقرير المراجعة للإعلان عن توزيعات الأرباح (Bamber et al. 1993). الأمر الذى قد يؤثر سلباً على درجة اعتماد أصحاب الحقوق والمصالح على

المحتوى المعلوماتى للتقرير المالى (Mohamad-Nor et al. 2010)، ومدى توجههم لمصادر بديلة للحصول على المعلومات المالية، قد تكون أكثر تكلفة (Knechel and Payne 2001).⁹ وإذا كان من المنطقي الافتراض بوجود علاقة إيجابية بين الجهد المبذول فى المراجعة-مقاساً بساعات المراجعة- وطول فترة المراجعة، فإن الافتراض الحدسى بوجود علاقة إيجابية بين الجهد المبذول فى المراجعة وجودة المراجعة؛ وبما يعنى أن زيادة تأخير المراجعة ترتبط بجودة أعلى؛ محل جدال.¹⁰ فعلى الرغم من تأييد عدد من الدراسات للعلاقة السابقة (أنظر على سبيل المثال، Bryant-Kutcher et al. 2010; Tanyi et al. 2009; Knechel and Payne 2001; al. 2013)، فإنه من غير الواضح تحقق هذه العلاقة دائماً.¹¹ فتأخير المراجعة غير المتوقع يمثل إشارة خطر (مشكلة) خاصة وأن هناك بعض الدراسات (أنظر على سبيل المثال: Alford et al. 1994; Li and Ramesh 2009; Bartov et al. 2011) قد كشفت عن تفاعل (رد فعل) سلبى لسوق الأوراق المالية تجاه تأخر تقرير المراجعة، بما قد يحمله ذلك من تأثير سلبى على قيمة المنشأة. فطول وقت المراجعة، وجهد المراجعة الإضافى، لا يمثل بالضرورة إشارة عن جودة أعلى للمراجعة، فلا يعكس بالضرورة أخباراً جيدة لسوق الأوراق المالية (Bryant-Kutcher et al. 2007). فلقد كشفت بعض الدراسات المعاصرة (مثل، Blankley et al. 2014, 2015; Chan et al. 2016) عن علاقة إيجابية بين تأخير تقرير المراجعة (غير المتوقع) واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية فى الفترة التالية. كما كشفت دراسات أخرى (Wei 2012) أن منشآت الأعمال التى تعاني من تأخير تقرير المراجعة أكثر احتمالاً بأن يصدر بشأنها آراء مراجعة غير عيارية فى الفترة أو الفترات التالية.¹² الأمر الذى يعنى، أن تأخير تقرير المراجعة يعد إشارة سلبية عن انخفاض جودة التقرير المالى، فتعكس أخباراً غير سارة من منظور المستثمرين. وبما يمكن معه القول بإمكانية تأثر قيمة منشأة العميل سلباً بتأخير تقرير المراجعة.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الفرضين البحثيين التاليين:

الفرض الثالث: هناك علاقة سلبية ما بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالى.

الفرض الرابع: يؤثر تأخير تقرير المراجعة سلباً على قيمة المنشأة محل المراجعة.

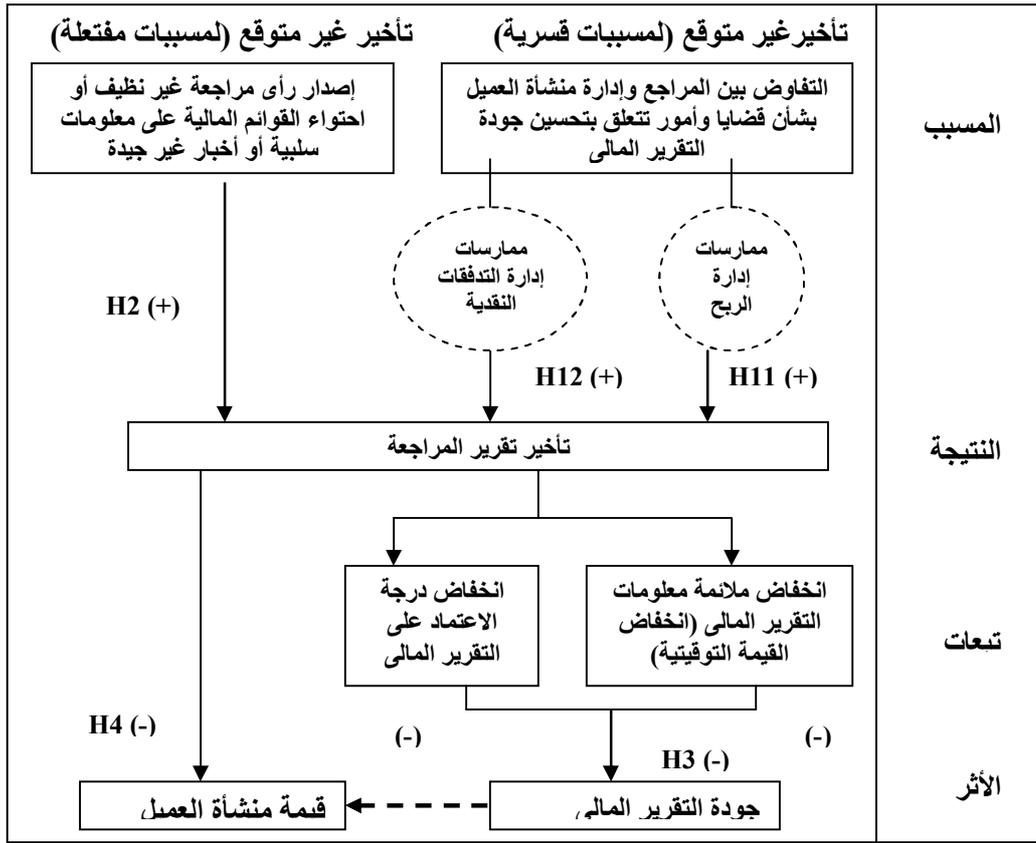
ويصور الشكل التالى فروض البحث فى ضوء نتائج التحليل السابق لظاهرة تأخير تقرير المراجعة، والتى كشفت عن أن مسببات تأخير تقرير المراجعة هى مسببات غير متوقعة- تتمثل فى تفاوض المراجع وإدارة منشأة العميل بشأن قضايا جودة التقرير المالى، وصدور تقرير مراجعة غير نظيف أو احتواء التقرير المالى على معلومات سلبية- وأن لتأخير تقرير المراجعة تأثيراً سلبياً على جودة التقرير المالى وقيمة منشأة العميل، كما يلى:

⁹ تعد المصداقية Credibility المحققة من المراجعة- كنشاط مضيف للقيمة- أساس تحقيق درجة الاعتماد Reliability، وبقدر ما يبتنى المصداقية تنخفض درجة الاعتماد.

¹⁰ يعتقد البعض (أنظر على سبيل المثال: Bryant-Kutcher et al. 2013; Knechel and Payne 2001; Knechle et al. 2010; Tanyi et al. 2009) بأن تأخير تقرير المراجعة قد يعكس إشارة إيجابية عن جودة التقرير المالى، بناءً على ارتباط إيجابى متوقع بين طول فترة المراجعة (غير العادى) ومدى ونطاق وحجم اختبارات المراجعة، وتحت افتراض أن اتساع مدى ونطاق وحجم اختبارات المراجعة هو مسبب تأخير المراجعة. وحيث يعمل توسيع مدى ونطاق وحجم اختبارات المراجعة على تخفيض خطر المراجعة، فإن تأخير المراجعة يسهم فى زيادة جودة المراجعة. الأمر الذى يمكن معه توقع وجود علاقة إيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالى.

¹¹ لقد كشفت دراسة (Bryant-Kutcher et al. 2013) أن التعديلات التى أقرتها بورصة الأوراق المالية الأمريكية SEC بشأن توقيت 10-K Filing تزيد ضغط وقت المراجعة مما خفض من قدرة المراجع على بذل جهد إضافى أو توسيع حجم ونطاق المراجعة، الأمر الذى أدى إلى خفض جودة المراجعة.

¹² هناك اتجاه بحثى معاصر فى أدب المراجعة تجاه تبعات ونتائج تأخير تقرير المراجعة على منشأة عميل المراجعة فى السنوات التالية. ودراسات هذا الاتجاه قليلة ونادرة، وتعد مجالاً خصباً للبحث.



المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية ٤-١ هدف الدراسة

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، بما يحقق ما يلي:-
 أولاً: الكشف عن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة ومسبباتها في بيئة لأعمال المصرية بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري، وبما يساعد في الإجابة على الأسئلة التالية:
 هل البداية المتأخرة لعملية المراجعة تسبب تأخير تقرير المراجعة؟
 هل هناك تفاوض يمارس بين المراجع وإدارة منشأة عميل المراجعة بشأن ممارسات إدارة كل من الربح والتدفق النقدي؟ وهل يسبب هذا التفاوض تأخير تقرير المراجعة؟
 جـ- هل احتواء التقرير المالي لمعلومات سلبية أو أخبار غير سارة (بما فيها رأي المراجعة غير النظيف) يدفع إدارة منشأة العميل إلى تأخير إصدار التقرير المالي بما يتضمنه من تقرير المراجعة؟
 ثانياً: الكشف عن العلاقة ما بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي للمنشأة محل المراجعة.
 ثالثاً: بيان أثر تأخير تقرير المراجعة على قيمة المنشأة محل المراجعة.

٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، والتي تعمل بقطاعات اقتصادية مختلفة فيما عدا القطاع المالي بسبب اعتباراته الخاصة بشأن هيكل التقارير المالية وطبيعة عملية المراجعة وتاريخ تقديم تقرير المراجعة بما لا يجعله ملائماً للدراسة. وتتكون العينة من أربعة وثلاثين شركة مساهمة مصرية، والتي أمكن الحصول على قوائمهم المالية وتقارير المراجعة الصادرة بشأنها، وبنسبة بلغت ١٢% تقريباً.^{١٣}

^{١٣} لقد تم اختيار عينة الشركات بناءً على عدة معايير، هي، أن تكون المنشأة مسجلة في البورصة المصرية، ولا تعمل في الصناعة (النشاط) المالي، وتنتهي سنتها المالية في نهاية شهر ديسمبر. ولقد تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة تشمل أكثر الشركات نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري. ولقد روعي عند اختيار شركة العينة أن تتوفر لها بيانات كافية لحسابات الاستحقاق المحاسبي، وبيانات فعلية عن متغيرات الدراسة (متغير التجربة ومتغيرات الرقابة). ولقد تم استبعاد الشركات التي تمثل بعض قطاعات النشاط إما بسبب عدم كفاية أو صعوبة الحصول على البيانات الفعلية اللازمة (وتشمل قطاع الغاز والبتترول، وقطاع الموارد الأساسية، وقطاع المرافق، وقطاع الاعلام) أو لاعتبارات خاصة بشأن هيكل التقارير المالية وطبيعة عملية المراجعة بما لا يجعلها ملائمة

ولقد اختار الباحث شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية كمجتمع دراسة لسببين، الأول ملائمة لدراسة الظاهرة محل البحث، والثاني أنه مجتمع تتعاظم فيه أهمية المراجعة مع ما يعانيه من مشاكل عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة ودوافع إدارة الإرباح، فضلاً على دوره الهام في الاقتصاد المصري.

٤-٣ حدود الدراسة

تقوم الدراسة على بيانات مقطع عرضي Cross-Sectional Study لعينة من مجتمع شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية ولا تعمل بالقطاع المالي؛ والذي يتصف بخصائص مميزة ويخضع لتنظيم مختلف^{١٤}، وفترة الدراسة محدودة بعام واحد (٢٠١٦)، كما وأن الدراسة قامت على عينة صغيرة الحجم بما يسمح بإمكانية إجراء التحليل الإحصائي اللازم، وعلى بعض قطاعات النشاط دون غيرها.

٤-٤ أسلوب جمع البيانات وطريقة البحث

اعتمد الباحث في تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث على ما يلي:
أولاً: بالنسبة للفرض الأول، يتم استخدام قائمة استقصاء كأداة بحث. وقد تم إعداد قائمة الاستقصاء من جزئين، وجه الأول (القسم أ)) إلى عينة من أعضاء لجان المراجعة- المنوط بها حل الخلاف بين المراجع والإدارة- بشركات العينة بلغ حجمها ٣٤ عضواً، بواقع عضو لجنة من كل شركة. بينما وجه الجزء الثاني (القسم ب)) إلى مراقبي حسابات شركات العينة المقيدین بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية.^{١٥} ويوضح الجدول التالي بيان بعدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة من أفراد العينة:

نسبة الردود	عدد القوائم المستلمة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة ^{١٦}	فئة العينة
٩١.٢%	٢٩	٣٤	<u>المجموعة الأولى</u> - أعضاء لجان المراجعة
٧٩.٤%	٢٣	٣٤	<u>المجموعة الثانية</u> - مراقبي الحسابات
٨٥.٣%	٥٢	٦٨	

ولغرض الكشف عن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة بشأن شركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري، فقد تم تضمين قائمة الاستقصاء الفترتين الأولى والثانية، كما تم الاعتماد على فحص تواريخ كل من تقارير المراجعة وإتاحة القوائم المالية لشركات العينة لمستخدميها لغرض قياس فترة التأخير غير المسموح به والذي يقاس بطول الفترة الزمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية لشركات العينة، باعتباره مؤشراً لظاهرة تأخير تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية.

لعينة الدراسة (وتشمل قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك، وقطاع البنوك). ولقد تمثلت العينة في ٧ شركات تعمل بقطاع مواد البناء والتشييد، ٨ شركات تعمل بقطاع الكيماويات، ٣ شركات تعمل بقطاع منتجات منزلية وشخصية، ٦ شركات تعمل بقطاع العقارات، ٧ شركات تعمل بقطاع الأغذية والمشروبات، ٣ شركات تعمل بقطاع الرعاية الصحية والأدوية.

^{١٤} تقوم الدراسة على استخدام عينة مقطع عرضي Cross-Sectional Sample لإمكانية تحليل البيانات عند نقطة زمنية معينة، حيث يتم تحليل بيانات العينة خلال فترة الدراسة. وقد تم تفضيل استخدام بيانات عينة المقطع العرضي على بيانات السلسلة الزمنية Time-Series بسبب ما تتمتع به الأولى من خصائص إحصائية أفضل من الثانية، أهمها أنها أقل عرضة للتحييز Survivorship Bias (Ratsula 2010). فضلاً عن أن تقدير معاملات نموذج الانحدار لبيانات عينة المقطع العرضي تكون أكثر دقة مقارنة ببيانات السلسلة الزمنية Time-Series Model بسبب العدد الكبير من درجات الحرية المتاحة عند التقدير، إضافة إلى انخفاض المخاطرة وإمكانية استخدام حجم عينة أكبر (Bartov et al., 2000; Subramanyam 1996).

^{١٥} لغرض الكشف عن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة بشأن شركات المساهمة المقيدة في سوق المال المصري، فقد تم تضمين قائمة الاستقصاء الفترتين الأولى والثانية، كما تم الاعتماد على فحص تاريخ تقارير المراجعة لشركات العينة لقياس فترة التأخير غير المسموح به والذي يقاس بطول الفترة الزمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ إصدار القوائم المالية لشركات العينة للكشف عن ما إذا كانت شركات المساهمة المقيدة في البورصة تعاني من تأخير تقرير المراجعة.

^{١٦} لقد تم تحديد حجم العينة حكماً- للمجموعة الأولى بما يسمح بالحصول على حجم عينة تصلح لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة، وللمجموعة الثانية على أساس اختيار مراقبي حسابات شركات العينة مع استبعاد مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبة- وذلك لصعوبة تحديد معالم مجتمع الدراسة.

ولقد قام الباحث بجمع البيانات من مفردات البحث، وتفرغها وتبويبها ثم معالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science. ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للموافقة/عدم الموافقة (بمدى يتراوح ما بين موافق جداً (٥) وغير موافق على الإطلاق (١)) في قياس إجابات أفراد البحث على فقرات الاستقصاء. وقد تم حساب النسبة المئوية لكل إجابة بشأن كل فقرة، كما تم حساب قيمة الوسط الحسابي لكل فقرة. كما تم استخدام كل من اختبار Pearson Chi-Square Test، واختبار Mann-Whitney Test لبحث مدى معنوية الاختلاف في آراء فنتي العينة بشأن كل فقرة من فقرات الاستقصاء، وباستخدام مستوى معنوية ٥% وهو ما يعكس مستوى ثقة ٩٥%. ويوضح الجدول التالي كل من نسب إجابات أفراد البحث على فقرات قائمة الاستقصاء، والوسط الحسابي لها، ومستوى المعنوية بشأن اتفاق أو عدم اتفاق أفراد العينة على محتوى كل فقرة من فقرات الاستقصاء (معنوية الاختلاف في آراء أفراد العينة):-

جدول (٢) قائمة الاستقصاء ونتائج البحث

(نسب إجابات أفراد البحث على فقرات قائمة الاستبيان، والوسط الحسابي، ومستوى المعنوية)

مستوى المعنوية	الوسط الحسابي	نسبة الإجابات %					العينة	فقرات قائمة الاستبيان ^{١٧}
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً		
								نعني بتأخير تقرير المراجعة تأخير إنهاء إجراءات المراجعة عن التاريخ المقرر ببرنامج المراجعة (المخطط) لأمر غير عادية.
١٨ ٠,٠٧٣	٣,٦٢	٦,٩	٥٨,٦	٢٧,٦	٣,٤	٣,٤	- لجان المراجعة	١- عادة ما يستغرق المراجع وقتاً إضافياً لإنهاء إجراءات المراجعة وكتابة التقرير.
١٩ ٠,١٣٨	٣,٩٦	١٧,٤	٦٩,٦	٤,٣	-	٨,٧	- مراقبي الحسابات	
٢٠ ٠,١٤٣	٣,٧٧	١١,٥	٦٣,٥	١٧,٣	١,٩	٥,٨	- إجمالي	
٠,٠٢	٢,٤١	-	١٠,٣	٢٧,٦	٥٥,٢	٦,٩	- لجان المراجعة	٢- يعد الخلاف بين الإدارة والمراجع بشأن صدق وعدالة بنود القوائم المالية حدثاً نادر الحدوث.
٠,٠١٧	١,٩٦	-	-	٨,٧	٧٨,٣	١٣	- مراقبي الحسابات	
٠,٠٩٧	٢,٢١	-	٥,٨	١٩,٢	٦٥,٤	٩,٦	- إجمالي	
٠,٠٢١	٤,١٤	٢٤,١	٦٥,٥	١٠,٣	-	-	- لجان المراجعة	٣- يسبب الخلاف (عدم الاتفاق) بين الإدارة والمراجع بشأن صدق وعدالة عرض القوائم المالية تأخير تقرير المراجعة.
٠,٠٠٨	٤,٤٨	٦٠,٩	٣٠,٤	٤,٣	-	٤,٣	- مراقبي الحسابات	
٠,٠٢٦	٤,٢٩	٤٠,٤	٥٠	٧,٠٧	-	١,٩	- إجمالي	
٠,٠١٥	٣,٥٩	-	-	٢٠,٧	١٠,٣	١٠,٣	- لجان المراجعة	٤- يرتبط الخلاف عادة بممارسات الإدارة والتي تعتمد في الأساس على كل من مرونة المعايير المحاسبية والتفديرات المحاسبية، خاصة ما يتعلق بحسابات المخصصات.
٠,٠٢٢	٤,٠٤	٢١,٧	٦٥,٢	٨,٧	-	٤,٣	- مراقبي الحسابات	
٠,٠٤٣	٣,٧٩	٩,٦	٦٧,٣	١٥,٤	-	٧,٧	- إجمالي	
٠,٠٠	٢,٤١	-	٢٠,٧	٦,٩	٦٥,٥	٦,٩	- لجان المراجعة	٥- كما يرتبط الخلاف عادة بممارسات الإدارة والتي تعكس تصرفات فعلية قد تكون غير عادية وقد تضر بالمنشأة في الأجل الطويل (مثل التوسع
٠,٠٠	٣,٥٢	-	٦٥,٢	٢١,٧	١٣	٢١,٧	- مراقبي الحسابات	
٠,٠٠	٢,٩٠	-	٤٠,٤	١٣,٥	٤٢,٣	٣,٨	- إجمالي	

^{١٧} تم إخضاع أسئلة الاستبيان لاختبار الموثوقية Reliability من خلال استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ Cornbach Alpha لأسئلة الاستبيان فكانت قيمة ألفا المحتسبة Cronbach's Alpha (All Variables) ٧١,٥% وهي تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً وقدرها ٦٠% وهذا يعني أنه لو قمنا بتوزيع قائمة الاستبيان على عينة أخرى غير التي تم اختيارها في هذه الدراسة، وفي أوقات مختلفة، فإن هناك احتمالاً نسبته ٧١,٥% أن نحصل على نفس النتائج لهذه الدراسة.

^{١٨} مستوى المعنوية المحدد باستخدام اختبار Mann-Whitney Test.

^{١٩} مستوى المعنوية المحدد باستخدام T-Test for Equality of Means.

^{٢٠} مستوى المعنوية المحدد باستخدام Pearson Chi-Square Test لأفراد البحث كعينة واحدة.

مستوى المعنوية	الوسط الحسابي	نسبة الإجابات %					العينة	فقرات قائمة الاستبيان ^{١٧}
		غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً		
								في البيع الآجل، والتحكم في توقيت المصروفات الاختيارية كمصروفات الصيانة ومصروفات البحوث والتطوير ومصروفات تدريب العاملين، وتوقيت اقتناء أو التخلص من بعض الأصول طويلة الأجل وغيرها).
٠,٠٠٩ ٠,٠٠٤ ٠,٠٣١	٣,٣١ ٣,٩١ ٣,٦١	- - -	٢٤,١ - ١٣,٥	٢٠,٧ ١٧,٤ ١٩,٢	٥٥,٢ ٧٣,٩ ٦٣,٥	- ٨,٧ ٣,٨	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	٦- كما قد يرتبط خلاف المراجع وإدارة المنشأة بتصنيف أنشطة التدفقات النقدية بقائمة التدفقات النقدية.
٠,٣٣١ ٠,٢٩٢ ٠,٧٠٤	٢,١٠ ١,٩١ ٢,١٢	١٣,٨ ٢١,٧ ١٧,٣	٦٥,٥ ٦٥,٢ ٦٥,٤	١٧,٢ ١٣ ١٥,٤	٣,٤ - ١,٩	- - -	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	٧- عادة، الوصول إلى تفاهم بين الإدارة والمراجع بشأن أوجه الخلاف المرتبطة بالقوائم المالية لا يستغرق وقتاً مؤثراً.
٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠	٣,٩ ٤,٥٧ ٤,١٩	- - -	- - -	١٧,٢ ٨,٧ ١٣,٥	٧٥,٩ ٢٦,١ ٥٣,٨	٦,٩ ٦٥,٢ ٣٢,٧	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	٨- يسهم عدم وجود خلاف بين الإدارة والمراجع - بشكل جوهري - في إصدار تقرير المراجعة الخارجية في توقيت ملائم.
٠,٠٠٧ ٠,٠٧٥ ٠,١٨٥	٤,١٤ ٤,٤٣ ٤,٢٧	- - -	- - -	١٠,٣ ٤,٣ ٧,٧	٦٥,٥ ٤٧,٨ ٥٧,٧	٢٤,١ ٤٧,٨ ٣٤,٦	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	٩- تخضع الفترة الزمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر التقرير المالي لتقدير إدارة المنشأة.
٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠	٢,٩٠ ٤,٧٠ ٣,٦٩	٣,٤ - ١,٩	١٣,٨ - ٧,٧	٧٢,٤ ٨,٧ ٤٤,٢	١٠,٣ ١٣ ١١,٥	- ٧٨,٣ ٣٤,٦	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	١٠- يتأثر تقدير الإدارة لزيادة طول الفترة السابقة بمدى احتواء التقرير المالي لأخبار أو معلومات غير سارة كانخفاض ربحية السهم وصدور تقرير مراجعة متحفظ.
٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠	٣,٥٥ ٤,٥٧ ٤,٠٦	- - -	١٣,٨ - ٧,٧	١٧,٢ ٨,٧ ١٣,٥	٦٩ ٢٦,١ ٥٠	- ٦٥,٢ ٢٨,٨	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	١١- تتاح القوائم المالية للمراجع بعد فترة وجيزة من تاريخ الميزانية.
٠,٠٠١ ٠,٠٠١ ٠,٠٠٩	٤,٢٤ ٣,٦١ ٣,٩٦	- - -	- ١٣ ٥,٨	٦,٩ ١٣ ٩,٦	٦٢,١ ٧٣,٩ ٦٧,٣	٣١ - ١٧,٣	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	١٢- عادة ما يرتبط حدوث تأخير تقرير المراجعة بالتعاقد لأول مرة ما بين المنشأة محل المراجعة ومنشأة المراجعة.
٠,٠٠٢ ٠,٠٠١ ٠,٠٢٠	٤,١٠ ٣,٥٧ ٣,٨٧	- - -	- ١٣ ٥,٨	٣,٤ ١٧,٤ ٩,٦	٨٢,٨ ٦٩,٦ ٧٦,٩	١٣,٨ - ٧,٧	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	١٣- يساهم اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية في تجنب تأخير المراجعة.
٠,٦٥٣ ٠,٨٠٩ ٠,٣٦٢	٣,٨٣ ٣,٧٨ ٣,٨١	- ٤,٣ ١,٩	- ٤,٣ ١,٩	٢٠,٧ ٨,٧ ١٥,٤	٧٥,٩ ٧٣,٩ ٧٥	٣,٤ ٨,٧ ٥,٨	- لجان المراجعة - مراقبي الحسابات - إجمالي	١٤- يسهم تخصص منشأة المراجعة في تقديم خدمة المراجعة لقطاع نشاط معين في تجنب حدوث تأخير المراجعة.

ثانياً: بالنسبة للفرضين الثاني والثالث، يتم الاعتماد؛ لغرض الحصول على البيانات اللازمة للدراسة؛ على كل من تقارير المراجعة والتقارير المالية ونشرات البورصة المصرية بشأن أسعار الأسهم لشركات العينة، المنشورة والمتاحة بكل من الجرائد الرسمية وموقع الهيئة العامة للرقابة المالية (أدلة شركات المساهمة) ومواقع الشركات الإلكترونية وكتاب الإفصاح الصادر عن البورصة المصرية. ومن المقترح، لاختبار الفرض الثاني، استخدام تحليل إحصائي من مرحلتين Two-Stage Statistical Analysis، هما كما يلي:²¹

المرحلة الأولى، وتقوم على استخدام نموذج إحدار Robust Regression Model لتقدير الوقت غير المتوقع (غير العادي) لتأخير تقرير المراجعة من خلال انحدار تأخير تقرير المراجعة لشركات العينة (مقاساً بالفترة الكلية من تاريخ الميزانية وتاريخ نشر القوائم المالية) تجاه المتغيرات الطبيعية المفسرة له. ونموذج تأخير تقرير المراجعة المستخدم في هذه الدراسة هو امتداد للدراسات السابقة من خلال استخدام متغيرات الرقابة التي كشفت دراسات الأدب المحاسبي عن وجود علاقة لها بتأخير تقرير المراجعة، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات في مجموعتين، الأولى متغيرات المنشأة محل المراجعة، وتشمل ما يلي:

١- حجم منشأة عميل المراجعة (أنظر على سبيل المثال Henderson and Kim and Kim 2013; Kaplan 2000; Ahmed and Kamarudin 2003; Che-Ahmed and Abidin 2008; El-Bannany 2008; Lee et al. 2008; Afify 2009; Mohammad-Nor et al. 2010; Hashim and Abdul Rahman 2011). ويمكن قياس حجم منشأة عميل المراجعة على نهج عدد من الدراسات (مثل Newton and Ashton et al. 1989; Davies and Whittred 1980; Ashton 1989; Afify 2009) باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.²² وبشأن إتجاه العلاقة المتوقعة، فهناك وجهتين نظر، الأولى ترى أن المنشآت الكبيرة بما لديها من رقابة داخلية وموارد عالية وما تتعرض له من مراقبة وضغط تبرر العلاقة السلبية بين حجم المنشأة وتأخير تقرير المراجعة (Carslaw and Kaplan 1991). والثانية ترى أن كبر حجم المنشأة يزيد من تعقيدات مهام المراجعة ويتطلب وقت مراجعة أطول مما قد يبرر العلاقة الطردية ما بين حجم المنشأة محل المراجعة وتأخير تقرير المراجعة. وعلى ذلك يعتقد الباحث، أن اتجاه العلاقة قد يكون غير محدد.²³

٢- نوع الصناعة (أنظر على سبيل المثال، Ahmed and Carslaw and Kaplan 1991; Kamarudin 2003; Che-Ahmed and Abidin 2008; Afify 2009; Aljaaidi et al. 2015). فمع اختلاف صناعة منشأة العميل تختلف درجة تعقد العمليات والقياس والإفصاح المحاسبي المرتبط بها. ومن المتوقع، انخفاض وقت المراجعة مع الشركات التي تعمل بصناعة تتسم بانخفاض مشاكل التقرير المالي. وهو ما يعني أن طبيعة الصناعة قد تسبب تأخير في إعداد الحسابات والقوائم

²¹ تم الاعتماد على المنهجية المستخدمة بدراستي Blankley et al. 2014, 2015.

²² يعد حجم الشركة أحد أهم خصائص المنشأة تأثيراً على ممارسات إدارة الأرباح (Lim and Tan 2008). وإذا كان من المتوقع أن تكون هناك علاقة بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح، فإنها علاقة غير محددة الإتجاه. فقد كشفت بعض الدراسات (مثل، Watts and Zimmerman 1986; Dechow and Dichev 2002) عن علاقة إيجابية بين حجم الشركة وحجم الاستحقاق الاختياري، تحت مبرر أن الشركات كبيرة الحجم تواجه ضغوطاً كبيرة لمقابلة أو تجاوز توقعات المحللين، كما وأن لديها القدرة على التفاوض مع المراجعين بشأن التغاضي عن بعض ممارسات إدارة الأرباح، وأن لديها مساحة أكبر لتفادي الكشف عن إدارة الأرباح (Kim et al., 2003). كما كشفت دراسات أخرى (مثل، Ashbaugh et al., 2008; Miettinen 2003) عن علاقة سلبية بين حجم الشركة وحجم الاستحقاق الاختياري، تحت مبرر أن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بنظام حوكمة جيد وفعال، كما تراجع من قبل مكاتب مراجعة كبيرة تعمل دائماً على المحافظة على سمعتها المهنية مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح (Lee and Choi 2002). كما كشفت دراسات أخرى (مثل، Sun and Rath 2009) عن اعتماد تأثير حجم المنشأة على ممارسات إدارة الأرباح على ظروف ومتغيرات خاصة بالمنشأة. ويعد موضوع أثر حجم المنشأة على إدارة الأرباح أكثر تعقيداً، فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة (Gul et al., 2009) إلى أن أثر حجم المنشأة على حجم ممارسات إدارة الأرباح (حجم الاستحقاق الاختياري) ليس خطياً على المدى الطويل، وهو ما يعني توقع العلاقة الإيجابية لفترات والعلاقة السلبية لفترات أخرى. كما كشف دراسة (Spyros 2004) عن أن المنشآت باختلاف حجمها تمارس إدارة الأرباح، إلا أن الشركات الكبيرة قد تمارس إدارة الأرباح لتضخيم الأرباح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات صغيرة الحجم فقد تمارس إدارة الأرباح بغرض تخفيض الضرائب. ويقاس حجم الشركة، عادة، باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. كما يمكن قياس حجم الشركة بحجم الإيرادات أو بقيمة رأس المال المدفوع أو بغير ذلك.

²³ بينما كشفت بعض الدراسات الرائدة وجود علاقة إيجابية بين تأخير المراجعة وحجم المنشأة (مثل، Gilling 1977) لم تكشف دراسات أخرى عن وجود علاقة معنوية بين تأخير المراجعة وحجم المنشأة (مثل، Carslaw and Garsombke 1981; Kaplan 1991; Davies and Whittred 1980).

المالية وفي مراجعتها. ومن المتوقع، أن وقت المراجعة للشركات الصناعية سيكون أطول مقارنة بالشركات الأخرى. ومن المتوقع، أيضاً، زيادة وقت المراجعة للشركات التجارية مقارنة بالشركات التي تعمل في القطاع الخدمي حيث تنخفض كثيراً مشاكل المخزون والأصول الثابتة. (Ashton et al. 1989; Bamber et al. 1993; Carslaw and Kaplan 1991; Newton and Ashton 1989). وبناءً على ذلك، يمكن توقع وجود علاقة إيجابية بين تعقد الصناعة وتأخير المراجعة. ولذلك فمن المقترح قياس متغير نوع الصناعة بمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة صناعية أو تجارية، والقيمة (0) إذا كانت الشركة خدمية.

3- أداء منشأة العميل، أو ما يسمى بإشارة الدخل Income/Loss (أنظر على سبيل المثال، Ashton et al. 1987; Carslaw and Kaplan 1991; Bamber et al. 1993; Henderson and Kaplan 2000; Ahmed and Kamarudi 2003; Lee et al. 2008; Afify 2009; Aljaaidi et al. 2015). ولقد أشار عدد من الدراسات إلى تأثير أداء منشأة العميل على تأخير المراجعة. فعلى سبيل المثال كشفت دراساتى (Bamber et al. 1993; Schwartz and Soo 1996) عن وجود علاقة إيجابية بين تقرير المنشأة عن خسائر وتأخير تقرير المراجعة ARL تحت مبررات عديدة منها رغبة منشأة العميل فى تأخير الاعلان عن الأخبار السيئة (الخسائر). كما قد تعمد إدارة منشأة العميل إلى تأخير بداية عملية المراجعة. وفى المقابل، فإن منشأة العميل التى تحقق أرباح قد ترغب فى تكبير وتعجيل عملية المراجعة وتجنب تأخير تقرير المراجعة. كما أنه من المتوقع، زيادة مخاطر مراجعة المنشآت التى تقرر عن خسائر أو دخل أقل من المتوقع، خاصة وأن الخسائر غالباً ترتبط بقضايا مراجعة معقدة - مثل تقادم المخزون واستبدال الأصول- تتطلب أدلة إضافية (Afify 2009, 74). وبناءً على ذلك فمن المتوقع، وجود علاقة إيجابية بين حجم الخسارة أو مقدار انخفاض الدخل عن المتوقع وتأخير المراجعة. ومن المقترح، قياس متغير إشارة الدخل بنسبة دخل الفترة الحالية إلى دخل الفترة السابقة.

4- خصائص لجنة المراجعة (أنظر على سبيل المثال، Abdulla 2007; Afify 2009; Mohammad-Nor et al. 2010). حيث من المتوقع، أن تسهم فعالية لجنة المراجعة فى تدعيم جودة التقرير المالى وتخفيض تأخير المراجعة، وتشمل خصائص لجنة المراجعة كل من:
أ- استقلال لجنة المراجعة وهو متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كان كل أعضاء اللجنة غير تنفيذيين، و(صفر) فيما عدا ذلك.
ب- خبرة لجنة المراجعة ويقاس بنسبة أعضاء لجنة المراجعة الخبراء المالىين لإجمالى أعضاء لجنة المراجعة.

ج- اجتماعات لجنة المراجعة، ويقاس بعدد مرات إجتماعات اللجنة خلال العام.
د- حجم لجنة المراجعة، ويقاس بالعدد الكلى لأعضاء لجنة المراجعة.
هـ- تأهيل لجنة المراجعة، ويقاس بنسبة عدد الأعضاء ممن لديهم تأهيل محاسبى مهنى أو عضوية بهيئة محاسبية مهنية مثل (MIA, CPA) إلى إجمالى عدد أعضاء لجنة المراجعة. وفى إطار نتائج الدراسات السابقة، فمن المتوقع وجود علاقة سلبية بين جودة خصائص لجنة المراجعة وتأخير تقرير المراجعة. فمثلاً من المتوقع، وجود علاقة سلبية بين خبرة لجنة المراجعة وتأخير تقرير المراجعة ARL (Hashim and Abdul Rahman 2011)، وعدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة وتأخير تقرير المراجعة (Aljaaidi et al. 2015).

5- البنود غير العادية فى التقرير المالى (أنظر على سبيل المثال، Newton Ashton 1989; Bamber et al. 1993; Jaggi and Tsui 1999; Leventis et al. 2005; El-Bannany 2008; Lee et al. 2008). ومن المتوقع زيادة احتمال تأخير تقرير المراجعة مع وجود بنود غير عادية (غير مرتبطة بالنشاط) بالتقرير المالى.^٤ ومن المقترح، قياس متغير البنود غير العادية بمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا تضمن التقرير المالى للشركة بنود غير عادية، و(0) فيما عدا ذلك.

6- تاريخ الميزانية (أنظر على سبيل المثال، Kim and Kim 2013)، حيث من المتوقع، أن تاريخ التقرير المالى فى نهاية ديسمبر قد يعكس ضغط عمل مراجعة أعلى مقارنة بغيره. ولذلك يقترح

^٤ لم تكشف بعض الدراسات (مثل، Henderson and Kaplan 2003; Ahmed and Kamarudin 2003; Aljaaidi et al. 2015) عن تأثير البنود غير العادية على ARL.

استخدام متغير وهمى للقياس يأخذ القيمة (١) إذا كانت السنة المالية للمنشأة محل المراجعة تنتهى فى شهر ديسمبر، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.^{٢٥}

وفى ضوء دراسات أدب المراجعة، يعتقد الباحث بأهمية إضافة متغيرات أخرى لمتغيرات الرقابة السابقة، حيث من المحتمل أن يكون لها تأثير على تأخير تقرير المراجعة، وتشمل ما يلى:

٧- طول دورة التشغيل (OC) Operating Cycle

يعكس متغير طول دورة التشغيل درجة عدم التأكد بشأن العمليات حيث ترتفع درجة عدم التأكد وتزيد التقديرات مع زيادة طول دورة التشغيل، كما قد يترتب على طول دورة التشغيل إجراء تغييرات كبيرة على مستوى رأس المال العامل- الذى يتضمن بنوداً والتي تستحوذ؛ من وجهة نظر الباحث؛ على الجزء الأكبر من جهد وتكلفة عملية المراجعة، خاصةً وان بها بنوداً تحتاج، عادةً، عناية المراجع كالمخزون والمدينون (Dechow et al., 2002; Kent et al., 2010; Srinidhi et al., 2007). الأمر الذى يمكن معه توقع وجود علاقة موجبة ما بين طول دورة التشغيل وتأخير تقرير المراجعة. ومن المقترح تقدير متغير طول دورة التشغيل بحاصل جمع متوسط عمر المخزون ومتوسط عمر المدينون محسوباً كجزء من أيام السنة، كما بالمعادلة التالية:-

طول دورة التشغيل (OC) = $[365 \div (\text{المبيعات} \div \text{متوسط المدينون})] + [365 \div (\text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{متوسط المخزون})]$

٨- معدل دوران الأصول

ويمكن قياس معدل دوران أصول المنشأة محل المراجعة بنسبة إيراد مبيعات المنشأة إلى إجمالي أصول المنشأة (Ani). ومن المفترض أن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً لارتفاع احتمال تأخير المراجعة لما يتطلبه إيراد المبيعات من وقت وجهد وتكلفة مراجعة.

٩- نسبة الرفع المالى (المديونية) Leverage(L)

يستخدم متغير نسبة الرفع المالى كمتغير رقابى إضافى لمراقبة إمكانية تأثير مشاكل المديونية بمنشأة العميل على تأخير تقرير المراجعة. ومن المتوقع، أنه كلما ارتفعت نسبة الرفع المالى كلما ارتفع احتمال تأخير تقرير المراجعة. ولذلك من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية وتأخير المراجعة.^{٢٦} ومن المقترح قياس نسبة المديونية بنسبة إجمالي الديون (الخصوم) إلى حقوق الملكية فى تاريخ الميزانية.

١٠- تاريخ نهاية إعداد إدارة المنشأة للقوائم المالية. فعملياً، يُعتقد أن تاريخ إتاحة القوائم المالية للمراجع يؤثر على تأخير تقرير المراجعة. فكلما أعدت إدارة المنشأة قوائمها المالية مبكراً كان من غير المتوقع تأخير المراجعة. وكلما تأخرت إدارة المنشأة فى إعداد قوائمها المالية زاد احتمال تأخير المراجعة. ومن المقترح قياس متغير تاريخ نهاية إعداد إدارة المنشأة للقوائم المالية على مقياس ليكرت الخماسى (أنظر الفقرة رقم (١١) بقائمة الاستقصاء (جدول (٢)).

١١- جودة الرقابة الداخلية بمنشأة عميل المراجعة. ومن المتوقع، وجود علاقة سلبية ما بين جودة الرقابة الداخلية وتأخير تقرير المراجعة. وهو ما يعنى العلاقة الإيجابية بين ضعف أو قصور الرقابة الداخلية وتأخير تقرير المراجعة. ومن المقترح، قياس قصور جودة الرقابة الداخلية بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا أحتوى التقرير المالى لمنشأة العميل على ما قد يفيد على وجود ثغرة أو ثغرات بالرقابة الداخلية؛ سواء كان بتقرير المراجع أو بتقرير الرقابة، و(٠) فيما عدا ذلك.

١٢- علاقة المنشأة مع أصحاب الحقوق والمصالح، كحالة علاقتها مع الموردين والعملاء ومصحة الضرائب وغيرهم. فانخفاض عملاء المنشأة أو فقد مورد رئيسى أو نشوء منازعات ضريبية يزيد من احتمال زيادة وقت المراجعة وتأخير تقرير المراجعة. ومن المقترح، إدخال متغير الرقابة (جودة

²⁵ من المعتقد، عملياً، أن تاريخ نهاية إعداد إدارة المنشأة للقوائم المالية يعد أحد متغيرات الرقابة التى قد تؤثر على تأخير تقرير المراجعة. فكلما أعدت إدارة المنشأة قوائمها المالية مبكراً كان من غير المتوقع تأخير المراجعة. وكلما تأخرت إدارة المنشأة فى إعداد قوائمها المالية زاد احتمال تأخير المراجعة. ومن المقترح معالجة تاريخ نهاية إعداد إدارة المنشأة للقوائم المالية كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت القوائم المالية تتاح للمراجع بفترة وجيزة بعد تاريخ الميزانية، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.

²⁶ لقد كشفت العديد من الدراسات عن أن الشركات التى تعاني من ضغطاً مالياً تعد أكثر الشركات احتمالاً لاستخدام الاستحقاق لإدارة الأرباح بالزيادة (Antle et al., 2006; Dechow and Dichev 2002; Lin and Lin 2005; Srinidhi et al., 2007; Miettinen 2008). الأمر الذى يرجح من احتمال وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية وتأخير المراجعة (Antle et al., 2006; Dechow and Dichev 2002; Lin and Lin 2005; Srinidhi et al., 2007; Miettinen 2008). (أنظر على سبيل المثال، Carlsaw and Kaplan 1991; Ahmed and Kamarudin 2003; (Abdullah 2007; Lee et al. 2008).

علاقة المنشأة مع أصحاب الحقوق والمصالح) في نموذج الانحدار كمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كانت هناك جوانب سلبية بشأن علاقة المنشأة بأصحاب الحقوق والمصالح، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.^{٢٧}

المجموعة الثانية: متغيرات منشأة المراجعة، وتشمل:

١٣- حجم أو نوع منشأة المراجعة (Audtype) (أنظر على سبيل المثال، Jaggi and Tsui 1999; Owusu-Ansah and Leventis 2006; Lee et al. 2008; Mohamad-Nor et al. 2010; Chan et al. 1993; Crasewell et al. 1995; Hossain and Taylor 1998; Leventis et al. 2005). مع توقع أن منشأة المراجعة كبيرة الحجم أو التي على علاقة ارتباط بمنشأة مراجعة دولية لديها حافز قوى لإنهاء عملية المراجعة في توقيت مناسب للحفاظ على سمعتها والاحتفاظ بعملاءها، بالإضافة إلى ما تمتلكه من موارد بشرية وتكنولوجية المراجعة، فإنه يمكن توقع وجود علاقة سلبية بين حجم أو نوع منشأة المراجعة وتأخير المراجعة (Hossain and Taylor 1998; Leventis et al. 2005; Newton and Ashton 1989; Shukeri and Nelson 2011). ومن المقترح قياس حجم أو نوع منشأة المراجعة كمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كانت منشأة المراجعة كبيرة الحجم (مقاساً بعدد المراجعين العاملين لديها [حجم الموارد البشرية]) أو على علاقة ارتباط بمنشأة مراجعة دولية، و(صفر) فيما عدا ذلك.^{٢٨}

١٤- نوع رأى المراجعة (Audit Opinion) (أنظر على سبيل المثال، Ahmed and Kamarudin 2003; Leventis et al. 2005; Abdullah 2007; Che-Ahmed and Abidin 2008; Lee et al. 2008; Mohamad-Nor et al. 2010; Aljaaidi et al. 2015). ومن المتوقع، انخفاض وقت تشغيل المراجعة وإجرائاتها عندما تتلقى منشأة عميل المراجعة رأى مراجعة غير متحفظ (Soltani 2002) حيث من المتوقع أن إصدار إصدار المراجع لتقرير غير عياري (كالتقرير المتحفظ) يستند وقتاً وجهداً محل اعتبار في أداء إجراءات مراجعة إضافية (Bamber et al 1993). هذا بالإضافة إلى أن إدارة منشأة العميل ترى رأى المراجعة غير العياري بمثابة أخبار سيئة (Bad News)، وتسعى جاهدة إلى تأخير الإعلان عنها، حيث لا تستجيب لطلب المراجع في حينه، وينشأ - عادةً - صراع ما بين المراجع والإدارة يسبب تأخير المراجعة (Che-Ahmad and Abidin 2008). وبناءً على ذلك، فمن المتوقع وجود علاقة سلبية بين إصدار المراجع لرأى مراجعة عياري وتأخير تقرير المراجعة (Shukeri and Nelson 2011). وهو ما يعنى توقع وجود علاقة إيجابية بين رأى المراجعة (غير العياري) وتأخير تقرير المراجعة. ومن المقترح قياس نوع رأى المراجعة بمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كان تقرير المراجعة عياري (نظيف)، و(0) فيما عدا ذلك.

١٥- طول فترة علاقة منشأة المراجعة مع العميل (عميل مراجعة جديد أم عميل سابق). ومن المتوقع، وجود علاقة سلبية بين حالة استمرارية عميل المراجعة وتأخير تقرير المراجعة (ARL). ومن المقترح قياس متغير طول فترة العلاقة مع العميل على مقياس ليكرت الخماسي (أنظر الفقرة رقم (١٢) بقائمة الاستقصاء (جدول (٢)).

١٦- درجة الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية. لقد اشارت العديد من الدراسات (أنظر على سبيل المثال، Felix et al. 2001; Zain et al. 2006; Suwaidan and Qasim 2010) عن درجة اعتماد غير مرتفعة للمراجعة الخارجية على المراجعة الداخلية. كما كشفت بعض دراسات الأدب المحاسبي عن علاقة سلبية بين درجة اعتماد المراجع على المراجعة الداخلية وتأخير تقرير المراجعة (Abdel-Khalik et al. 1983; Schneider 1985; Maleta and Kida 1993; Felix et al. 2001; Aljaaidi et al. 2015). مفادها أن زيادة اعتماد المراجع على عمل المراجعة الداخلية يسهم في تخفيض وقت المراجعة (تخفيض موازنة ساعات المراجعة) الأمر الذي قد يسمح للمراجعين بإصدار تقارير مراجعة مبكراً، وبما يعكس تخفيض تأخير المراجعة، وبالتالي تدعيم كفاءة المراجعة وإمداد سوق رأس المال بمعلومات مراجعة ملائمة (وقائية). وعلى ذلك فمن

^{٢٧} لقد تم الاعتماد على بعض المؤشرات على وجود مشاكل في علاقة المنشأة بأصحاب الحقوق والمصالح، كاحتواء القوائم المالية على بنود مثل مخصص ضرائب متنازع عليها، التزامات ضريبية مؤجلة، مخصص تعويضات محتملة، وجود نزاع قضائي، صدور أحكام من قبل المحكمة الاقتصادية.

^{٢٨} لم تكشف بعض الدراسات (مثل، Afify 2009; Khasharmeh and Aljifri 2010; Aljaaidi et al. 2015) عن تأثير نوع المراجع على ARL.

المتوقع وجود علاقة سلبية بين الاعتماد على المراجعة الداخلية وتأخير تقرير المراجعة (أنظر على سبيل المثال، Haron et al. 2004; Aljaaidi et al. 2015). ومن المقترح قياس متغير درجة الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية على مقياس ليكرت الخماسي (أنظر الفقرة رقم (١٣) بقائمة الاستقصاء (جدول (٢)).

١٧- التخصص القطاعي.^{٢٩} تكشف ظاهرة التخصص القطاعي لمقدمي خدمة المراجعة عن درجة سيطرة بعض منشآت المراجعة على سوق خدمة المراجعة على مستوى قطاعات الأنشطة المتباينة. ويتيح التخصص القطاعي لمقدمي خدمة المراجعة إمكانية تكوين الهيكل المعرفي والخبرة اللازمة لكفاءة الأداء، فضلاً عن تطوير هيكل معرفي أكثر عمقاً In-depth قد يؤثر إيجابياً على كل من فعالية وكفاءة المراجعة، ويسمح بتقديم خدمة بمستوى عالٍ من الجودة (Dunn and Mayhew 2004, 45; Low 2004, 203).

ويحقق التخصص القطاعي قيمة Valuable لمنشأة المراجعة تتمثل في إمكانية استخدام استراتيجية تمايزية Differentiation Strategy تجاه منافسيها من خلال تقديم خدمة مراجعة لعدد كبير من عملاء منشآت الأعمال ذات الخصائص الأساسية المتشابهة Basic Characteristics، وبما يسمح لها بإمكانية أداء مراجعة أكثر كفاءة، فضلاً عن تحقيق وفورات الحجم والمجال Economics of Scope and Scale (O'Keefe et al. 1994, 243). كما قد يعد التخصص القطاعي لمراقبي الحسابات محدد أساسي لرضا Satisfaction عملاء منشآت الأعمال (جانب الطلب)، من منظور تحليل التكلفة والعائد، نتيجة انخفاض الوقت والجهد والتكلفة التي يتحملها عملاء المراجعة لتفسير الممارسات والاتجاهات الخاصة بالقطاع لمنشآت المراجعة (Behn et al. 1997, Mayhew and Wilkins 2003, 36).

وعلى ذلك فمن المتوقع وجود علاقة عكسية ما بين تخصص منشأة المراجعة لتقديم خدمة المراجعة لقطاعات نشاط معينة وتأخير تقرير المراجعة. ومن المقترح قياس متغير التخصص القطاعي على مقياس ليكرت الخماسي (أنظر الفقرة رقم (١٤) بقائمة الاستقصاء (جدول (٢)).^{٣٠}

وتفسر المتغيرات السابقة الجزء المتوقع لتأخير تقرير المراجعة، ليفسر الجزء المتبقي من الانحدار تأثير المتغيرات الأخرى غير العادية على تأخير تقرير المراجعة. وهو ما يعني، أن الجزء المتبقي Residual من الانحدار يمثل الوقت غير المتوقع (غير العادي) لتأخير تقرير المراجعة، كما بالنموذج التالي:

$$\text{Total Audit lag} = f(\sum \text{Control Variables}, \varepsilon)$$

$$\text{TALit} = f(\sum \text{FVit}; \sum \text{AVafit}, \varepsilon)$$

$$\text{TAL} = f(\sum \text{X1-X12}; \sum \text{X13-X15}, \varepsilon)$$

^{٢٩} يعتقد الباحث، بأن الخبرة مفهوم معقد ومركب لا يمكن قياسه بصورة كاملة بمقياس واحد، لأن الخبرة نتاج عوامل عديدة تشمل الممارسة والتعلم و المعرفة والقدرة وغيرها، وأنه يمكن التعبير عن قصور خبرة المراجع بغياب التخصص القطاعي- والذي قد يمثل أحد الأسباب الممكنة (المحتملة) لحدوث تأخير تقرير المراجعة. حيث قد يعكس غياب التخصص زيادة احتمال زيادة وقت المراجعة وممارسة مراجعة أطول.

^{٣٠} لقد استخدم الباحثون متغيرات بديلة Proxies عديدة لقياس التخصص القطاعي، وهي تنوع من الحصص السوقية لمنشآت المراجعة Industry Market Share (مثل الحصة السوقية المؤثرة، والحصة السوقية المستمرة، والسيطرة القطاعية Industry Dominance وقيادة السوق Market Leadership) (Balsam et al. 2003, 95; Mayhew and Willkins 2002, 35; Palmrose 1986, 98). حيث استخدم باحثو المراجعة ما قدمه الفكر الاقتصادي من أساليب التركيز السوقي كمؤشرات للحكم على درجة المنافسة في سوق خدمة المراجعة أهمها النصيب السوقي لمنشآت المراجعة، والذي يقاس بنسبة إجمالي إيرادات (أتعاب) منشأة المراجعة من القطاع إلى إجمالي إيرادات (أتعاب) سوق خدمة المراجعة من القطاع. ومن النصيب السوقي لمنشآت المراجعة يمكن حساب درجة التركيز لعدد من منشآت المراجعة التي تحصل على أكبر أنصبة سوقية، وحساب مؤشر الاحتكار لمنشآت المراجعة بسوق الخدمة (أنظر على سبيل المثال: Eichenseher and Danos 1981, 481). ولقد اختلف الباحثون بشأن نسبة الأتعاب التي تعد مؤشراً لتخصص منشأة المراجعة قطاعياً. ففي حين يرى البعض (مثل Hackenbrack 2002 and Hogan) أن منشأة المراجعة تعتبر متخصصة في قطاع نشاط إذا بلغت حصة أتعابها ١٥% من إجمالي أتعاب منشآت هذا القطاع (كحد أدنى)، يرى البعض الآخر (مثل Dunn et al. 2000) أن منشأة المراجعة تعتبر متخصصة في قطاع نشاط إذا بلغت حصتها السوقية ١٠% من منشآت القطاع أو من جملة الأتعاب المسددة.

حيث أن:

FVit متغيرات منشأة العميل (i) المتوقعة والمفسرة لتأخير تقرير المراجعة في الفترة (t).
AVafit متغيرات منشأة المراجعة (af) المتوقعة؛ والقائمة بعملية المراجعة لمنشأة العميل (i) في الفترة (t)؛ والمفسرة للمتغير التابع (تأخير تقرير المراجعة).

ع خطأ الإنحدار، ويمثل الوقت غير المتوقع لتأخير تقرير المراجعة.

المرحلة الثانية، وفيها يتم استخدام نموذج الانحدار Logistic Regression Model لتقييم العلاقة بين تأخير تقرير المراجعة غير المتوقع وجودة التقرير المالي مقياساً بمتغيرين هما:

(أ) بحجم ممارسات إدارة الريج (حجم الاستحقاق الاختياري).

(ب) نسبة التدفق النقدي من التشغيل إلى إجمالي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

من خلال نموذج الإنحدار التالي:

$$e_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 DA_{it} + \alpha_2 OCF_{it} + e$$

حيث أن:

DAit حجم الاستحقاق الاختياري للمنشأة (i) في الفترة (t) كمقياس لحجم ممارسات إدارة الأرباح.^{٣١}

^{٣١} تقوم الدراسة على استخدام نموذجين هما:-

أولاً: نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995) Modified Jones في حساب حجم الاستحقاق الاختياري بكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة، باعتباره أكثر النماذج استخداماً، وذلك من خلال ثلاث خطوات هي كما يلي:-
الخطوة الأولى: تقدير معاملات معادلة إجمالي الاستحقاق، من خلال انحدار كل من التغير في إيرادات الشركة وإجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم المخصصات) على إجمالي الاستحقاق مقياساً بطريقة التدفق النقدي، وذلك كما بالمعادلة التالية: ٣١

$$TA_{it}/Sit-1 = \alpha_0 t [1/Sit-1] + \alpha_1 t [\Delta Rit / Sit-1] + \alpha_2 t [FS_{it}/ Sit-1] + \epsilon_{it} \text{-----}(1)$$

حيث أن:-

TAit إجمالي استحقاق الشركة (i) في الفترة الحالية (t)، وبحسب طرح التدفق النقدي من التشغيل عن الفترة من صافي الدخل. ولقد تم استخدام صافي الدخل بدلاً من الدخل قبل البنود غير العادية لتجنب سوء تبويب هذه البنود كاستحقاقات اختيارية أو غير اختيارية، خاصة وأن هذه البنود غير العادية لا تكون عادةً اختيارية، ومن الخطأ تبويبها على أنها اختيارية، فضلاً على أن هذه البنود لا تكون خطية في ارتباطها بالتغيرات في الإيرادات (Bernard and Skinner 1996; Ratsula 2010). كما تم استخدام التدفق النقدي من التشغيل كبديل لريج المنشأة الحقيقي على نظير دراسة (Healy 1985). وعلى ذلك يتمثل إجمالي الاستحقاق في الأصول المتداولة، بعد استبعاد كل من التغير في النقدية والخصوم المتداولة والأهلاك، كنسبة من إجمالي أصول بداية الفترة.

Sit-1 إجمالي أصول (S) الشركة (i) في بداية الفترة (t-1).

ΔRit التغير في إيرادات (R) الشركة (i) في الفترة الحالية (t).

FSit إجمالي الأصول الثابتة قبل خصم المخصصات (FS) للشركة (i) في الفترة الحالية (t). ولقد تم استخدام إجمالي الأصول الثابتة لأنها تعكس قوة رأس المال Capital Intensity، والتي تقاس بنسبة ما تمتلكه المنشأة من مبانى وآلات ومعدات وممتلكات أخرى إلى إجمالي الأصول (Willekens and Bruynseels 2009, 14).

ϵ_{it} خطأ التقدير Residual.

وبتشغيل المعادلة السابقة يتم تقدير كل من $\alpha_0 t$ ، $\alpha_1 t$ ، $\alpha_2 t$ ليتم استخدامها في حساب حجم الاستحقاق غير الاختياري (Nit) من خلال المعادلة التالية:

$$Nit = \alpha_0 t [1/Sit-1] + \alpha_1 t [(\Delta Rit - \Delta Cit) / Sit-1] + \alpha_2 t [FS_{it}/ Sit-1] \text{-----}(2)$$

حيث أن:-

Nit حجم الاستحقاق غير الاختياري للشركة (i) في الفترة الحالية (t). ولأن كل متغيرات المعادلة تقاس كنسبة من إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة، فإن حجم الاستحقاق غير الاختياري يقاس كنسبة من إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة.

$\alpha_0 t$ ، $\alpha_1 t$ ، $\alpha_2 t$ هي القيم المقدرة لمعاملات المتغيرات بالمعادلة رقم (١).

ΔCit التغير في إجمالي حسابات المدينين.

الخطوة الثانية: حساب حجم الاستحقاق الاختياري، وذلك من خلال طرح حجم الاستحقاق غير الاختياري للشركة (i) المحسوب من خلال المعادلة رقم (٢) من إجمالي استحقاق الشركة (i) كما بالمعادلة التالية:

$$Dit = [TA_{it}/Sit-1] - Nit \text{-----}(3)$$

OCFrit نسبة التدفق النقدي من التشغيل إلى إجمالي التدفقات النقدية للمنشأة (i) في الفترة (t) كمقياس بديل لاحتمال إدارة التدفق النقدي بمنشأة العميل.

ولغرض اختيار الفرض الثالث، يتم استخدام نموذج إنحدار لتأخير تقرير المراجعة غير المسموح به (كمتغير مستقل) ومقاساً بالفترة ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية على قيمة منشأة العميل (كمتغير تابع) مقاسة بنسبة القيمة السوقية لرأس المال Market Capitalization إلى إجمالي الأصول. حيث تقدر القيمة السوقية لرأس المال بحاصل ضرب السعر السوقى للسهم العادى (سعر الإقبال فى تاريخ النشر أو أقرب تاريخ (قبل أو بعد) تاريخ النشر) فى عدد الأسهم العادية المتداولة فى سوق الأوراق المالية، من خلال نموذج الانحدار التالى:^{٣٢}

$$MSPit = \alpha 0 + \alpha 1 \text{ Abnormal Audit lag} + \epsilon$$

حيث أن:

MSPit نسبة القيمة السوقية للأسهم العادية للمنشأة (i) فى الفترة (t) إلى إجمالي الأصول، كمتغير بديل لقيمة منشأة عميل المراجعة.
Abnormal Audit Lag تأخير تقرير المراجعة غير المسموح به.
 ϵ خطأ الإنحدار، ويمثل المتغيرات الأخرى بخلاف متغير الدراسة بنموذج الإنحدار التى تؤثر على قيمة منشأة العميل.

٤-٦ تحليل النتائج

أولاً: ما يتعلق بالفرض البحثى الأول

بدايةً، كشفت النتائج عن أن شركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية تعانى من تأخير تقرير المراجعة. حيث كشفت ردود أفراد مجموعتى العينة عن اعتقاد (بمتوسط ٣.٧٧) وبإنحراف معيارى (٠.٨٠٧) بوجود ظروف قد تتطلب استنفاد وقتاً إضافياً لإتمام إجراءات المراجعة، وأنها تسبب تأخير فى تاريخ إعداد تقرير المراجعة (جدول (٢)). وهو ما قد يعكس اعتراف أولى من قبل أفراد البحث بقبول ظاهرة تأخير تقرير المراجعة، حيث يقرر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين (وبنسبة بلغت ٦٥.٥ %،

ولأن دافع المنشأة من إدارة الأرباح غير محدد، فاتجاه إدارة المنشأة نحو إدارة الأرباح غير واضح (Klein 2002)، الأمر الذى يعنى أن إدارة الأرباح قد تكون بغرض زيادة الربح Upward أو تخفيضه Downward اعتماداً على هدف الإدارة. لذلك يتم استخدام حجم الاستحقاق الاختيارى المطلق كمؤشر لجودة الأرباح. حيث تكشف القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى عن ممارسات إدارة الأرباح، وتعكس درجة جودة الأرباح المقررة، والتي تنخفض كلما زادت القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى. وبناءً على ذلك، يقاس حجم إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى (Dit) المحسوبة من المعادلة رقم (٣). ويرجع السبب فى تفضيل القياس المطلق للاستحقاق الاختيارى إلى ضعف القدرة التفسيرية بشأن اتجاه إدارة الأرباح لتعدد وتنوع دوافع الشركة لإدارة الأرباح من ناحية، وملائمته لتوجه الإدارة نحو إحداث تمهيد للدخل؛ فى محاولة ربط جودة الأرباح بمدى استمرارية الأرباح؛ بهدف المحافظة على علاقة الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية وتحقيق جودة ربح ظاهرية (Richardson 2003; Penman 2003; Allamuro and Beatty 2006). وقد استخدم هذا المقياس المطلق لإدارة الأرباح من قبل العديد من دراسات الأدب المحاسبى كمتغير بديل للأثر المركب الإيجابى والسلبى لإدارة الأرباح (أنظر على سبيل المثال: Bartov et al., 2000; Chung and Kallapur 2003; Frankel et al., 2002; Klein 2002; Yu 2008).

وتطبيق معادلات النموذج السابق يتطلب بيانات من القوائم المالية لشركات العينة، وبذلك نتجنب التحيز الناتج عن الاعتماد على بيانات الميزانية فقط فى حساب الاستحقاق، وهو ما حذرت منه بعض الدراسات (أنظر على سبيل المثال، Hribar and Collins 2002).³² يعتقد الباحث، بملائمة قياس قيمة المنشأة لغرض الدراسة باستخدام نسبة رأس المال السوقى إلى إجمالي الأصول- كمقياس بديل لقيمة المنشأة الذى استخدم من قبل بعض الباحثين (أنظر على سبيل المثال، Sayyar et al. 2016)- حيث يسمح هذا القياس باعتبار اختلاف حجم منشآت العينة وتحييده عند القياس.

٨٧% على التوالي) عن أن هناك وقت إضافي، عادة، ما تستغرقه عملية المراجعة. كما كشفت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test، T-Test for Equality of Means إلى عدم معنوية الاختلاف في آراء فئتي العينة بشأن وجود ظاهرة تأخير تقرير المراجعة، بمستوى معنوية ٥%. كما كشف فحص تواريخ تقارير المراجعة وتواريخ نشر القوائم المالية لشركات العينة عن وجود فجوة زمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية بمتوسط ٧.٣٣ يوم، ويحد أدنى ٣ أيام ويحد أقصى ١٦ يوم. كما كشفت النتائج عن تباين في طول الفترة ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية على مستوى شركات العينة. وترجح هذه النتائج من احتمال تعرض شركات المساهمة المصرية لظاهرة تأخير تقرير المراجعة.^{٣٣}

كما كشفت النتائج، بوجه عام، عن اعتقاد أفراد البحث بأن مسببات تأخير تقرير المراجعة غير عادية، وتتضمن المسببات القسرية والاصطناعية معاً، وبما قد يرجح من إمكانية قبول الفرضين البحثيين الأول والثاني، وفيما يلي تحليلاً تفصيلياً لنتائج البحث:

١- كشفت النتائج، بوجه عام، عن اعتقاد أفراد البحث بوجود أوجه خلاف بين المراجع وإدارة منشأة عميل المراجعة بشأن قضايا القياس والافصاح وتبويب وعرض بنود وعناصر القوائم المالية (بما فيها قائمة التدفقات النقدية)، ونسبة بلغت ٧٦,٧% (٦٢,١% للجان المراجعة، ٩١,٣% للمراجعين)، وبوسط حسابي وانحراف معياري لإجابات أفراد البحث بلغا ٢,٢١، ٠.٦٩٦ (٢,٤١؛ ١.٩٦٦ للجان المراجعة، ٠,٧٨؛ ٠.٤٧٥ للمراجعين) ولقد أشارت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test، T-Test for Equality of Means إلى معنوية الاختلاف في آراء فئتي العينة بشأن وجود أوجه خلاف بين المراجع وإدارة منشأة العميل بشأن قضايا القياس والافصاح المحاسبي، بمستوى معنوية ٥%.

كما كشفت النتائج عن اعتقاد أفراد البحث بأن الخلاف بين المراجع وإدارة المنشأة بشأن صدق وعدالة عرض القوائم المالية مسبب لتأخير تقرير المراجعة، ونسبة بلغت ٧٦,٧% (٨٩,٦% للجان المراجعة، ٩١,٣% للمراجعين)، وبوسط حسابي بلغ ٤,٢٩ (٤,١٤ للجان المراجعة، ٤,٤٨ للمراجعين) ولقد أشارت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test، Pearson Chi-Square إلى معنوية الاختلاف في آراء فئتي العينة بشأن اعتبار أوجه الخلاف بين المراجع وإدارة المنشأة سبباً في تأخير تقرير المراجعة، بمستوى معنوية ٥%.

كما كشفت ردود أفراد البحث بشأن طبيعة الخلاف عن اعتقاد بين أفراد البحث بارتباط الخلاف، عادة، بممارسات إدارة الربح من قبل إدارة منشأة العميل؛ والتي تعتمد في الأساس على مرونة المعايير والتقديرات المحاسبية ونسبة بلغت ٧٧,٩٥% (٦٩% للجان المراجعة، ٨٦,٩% للمراجعين)، وبوسط حسابي وانحراف معياري بلغا ٣,٧٩، ٠,٧٢٣ (٣,٥٩؛ ٠.٦٨٢ للجان المراجعة، ٤,٠٤؛ ٠.٧٠٦ للمراجعين). ولقد أشارت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test، T-Test for Equality of Means إلى معنوية الاختلاف في آراء فئتي العينة بشأن ما سبق، بمستوى ثقة ٩٥%.

^{٣٣} بمنظور الدراسات السابقة، فإن شركات العينة تعاني من ظاهرة تأخير تقرير المراجعة مقاساً بالفترة من تاريخ الميزانية وتاريخ تقرير المراجعة بمتوسط ٧٣ يوماً، ويحد أدنى ٣٤ يوماً، ويحد أقصى ٨١ يوماً على التوالي.

وفى حين يعتقد أفراد البحث من المراجعين بأن الخلاف قد ينصب على ممارسات إدارة منشأة العميل والتي تعكس تصرفات فعلية قد تكون غير عادية وقد تضر بالمنشأة فى الأجل الطويل (مثل التوسع فى البيع الآجل، والتحكم فى توقيت المصروفات الاختيارية كمصروفات الصيانة ومصروفات البحوث والتطوير ومصروفات تدريب العاملين، وتوقيت أقتناء أو التخلص من بعض الأصول طويلة الأجل وغيرها) بنسبة ٦٥.٢%، وبوسط حسابى وانحراف معيارى بلغا ٣,٥٢، ٠,٧٣، فإن أفراد البحث من لجان المراجعة لا يعتقدون بذلك بنسبة ٨٠.٣% وبوسط حسابى وانحراف معيارى بلغا ٢,٤١، ٠,٩٠١ على التوالى. ولقد أكدت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test ، T-Test for Equality of Means على معنوية الاختلاف فى آراء فئتي العينة بشأن اعتبار تصرفات المنشأة الفعلية غير العادية سبباً لخلاف المراجع مع إدارة منشأة العميل، بمستوى معنوية ٥%.

كما يعتقد أفراد البحث بأن الخلاف بين المراجع وإدارة منشأة العميل يتضمن تصنيف أنشطة التدفقات النقدية بقائمة التدفقات النقدية بنسبة بلغت ٦٨,٩% (٥٥.٢% للجان المراجعة، ٨٢,٦% للمراجعين)، وبوسط حسابى وانحراف معيارى بلغا ٣,٥٨، ٠,٧٧٦ (٣,٣١؛ ٠.٨٥ للجان المراجعة، ٣,٩١؛ ٠.٥١٥ للمراجعين). ولقد كشفت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test ، T-test for Equality of Means عن معنوية الاختلاف فى آراء فئتي العينة بشأن اعتبار ممارسات إدارة التدفقات النقدية سبباً للخلاف بين المراجع والإدارة، بمستوى معنوية ٥%.

كما كشفت ردود أفراد البحث (على الفئتين ٧، ٨ بقائمة الاستقصاء (جدول ٢)) عن تأكيد اعتقادهم باعتبار الخلاف بين المراجع والإدارة مسبب رئيسى لتأخير تقرير المراجعة بنسبة بلغت ٧٨.٧٥%، ٨٧.٠٥%، وبمتوسط ٢.١٢، ٤.١٩. وفى حين اتفقتا فئتي العينة بشأن ما قد يستغرقه حل الخلاف من وقت مراجعة إضافى، فقد اختلفتا بشأن ارتباط غياب الخلاف بإصدار تقرير المراجعة فى الوقت الملائم. فقد كشفت نتائج اختبارات كل من Mann-Whitney Test ، T-test for Equality of Means عن عدم معنوية الاختلاف فى آراء فئتي العينة بشأن ما يستغرقه حل الخلاف من وقت مراجعة إضافى (٠.٣٣١، ٠.٢٩٢)، ومعنوية الاختلاف بشأن اعتبار إصدار تقرير المراجعة فى الوقت الملائم مشروط بغياب خلاف المراجع مع الإدارة، بمستوى ثقة ٩٥%.

وترجح هذه النتائج، بوجه عام، من إمكانية قبول الفرض البحثى الأول (الفرض الفرعى الأول والثانى) بشأن اعتبار ممارسات إدارة منشأة عميل المراجعة لكل من الريح والتدفق النقدى مسبباً لتأخير تقرير المراجعة. وبما قد يعنى إمكانية ترجيح وجود علاقة إيجابية بين إدارة منشأة العميل للأرباح وتأخير تقرير المراجعة (الفرض الفرعى الأول)، إدارة منشأة العميل للتدفقات النقدية وتأخير تقرير المراجعة (الفرض الفرعى الثانى).

ثانياً: ما يتعلق بالفرض البحثى الثانى

بدايةً، يعتقد أفراد البحث بتحكم إدارة المنشأة فى توقيت إتاحة التقرير المالى لمستخدميه وبنسبة بلغت ٩٢,٦٥% (٨٩.٧% للجان المراجعة، ٩٥,٦% للمراجعين)، وبوسط حسابى وانحراف معيارى بلغا ٤,٢٧، ٠,٥٩٨ (٤,١٤؛ ٠.٨٥ للجان المراجعة، ٤,٤٣؛ ٠.٥٩ للمراجعين). ولقد كشفت نتائج

اختبارات كل من T-Test for Equality of Means، Mann-Whitney Test عن عدم وجود اختلافات جوهرية في آراء فئتي العينة بشأن ما سبق، وبمستوى ثقة ٩٥%. وفي حين يعتقد أفراد البحث من المراجعين بوجود الرغبة لدى إدارة المنشأة نحو تأخير تقرير المراجعة عندما يحتوى على رأى مراجعة غير نظيف أو تحتوى القوائم أو التقرير المالى على معلومات سلبية أو أخبار غير جيدة - وبنسبة بلغت ٩١,١%، وبوسط حسابى وانحراف معيارى بلغا ٤,٧، ٠,٦٣٥، على التوالى- لا يعتقد أفراد البحث من لجان المراجعة بما سبق وبنسبة بلغت ٨٩.٧% وبوسط حسابى وانحراف معيارى بلغا ٢,٩، ٠,٦١٨، على التوالى. هذا وتُظهر نتائج اختبارات كل من T-test for Equality of Means، Mann-Whitney Test معنوية الاختلاف في آراء فئتي العينة بشأن اعتبار احتواء التقرير المالى لمعلومات سلبية أو أخبار غير سارة (بما فيها رأى المراجعة غير النظيف) دافعا لتعمد إدارة المنشأة تأخير تقرير المراجعة، وبمستوى معنوية ٥%. وحيث يعتقد أفراد البحث ككل (فئتي العينة كمجموعة واحدة) برغبة إدارة المنشأة تأخير تقرير المراجعة عندما يحتوى على رأى مراجعة غير نظيف أو تحتوى القوائم أو التقرير المالى على معلومات سلبية أو أخبار غير جيدة وبنسبة ٥٠,٨% وبوسط حسابى وانحراف معيارى ٣.٦٩، ١,٠٩، على التوالى، فإنه يمكن ترجيح إمكانية قبول الفرض البحثى الثانى، وبمستوى معنوية ٥%.

ثالثاً: ما يتعلق بالفرض البحثى الثالث

في محاولة الباحث الكشف عن علاقة تأخير تقرير المراجعة بجودة التقرير المالى، فيما يتعلق بممارسات إدارة كل من الربح والتدفق النقدى؛ كمسببات قسرية لتأخير تقرير المراجعة، فقد اتضح للباحث ما يلى:-

(أولاً) تأثير خصائص كل من منشأة عميل المراجعة ومنشأة المراجعة على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة.

كشفت نتائج الدراسة (ملحق (٣)) عن معنوية تأثير متغيرات الرقابة (خصائص كل من منشأة العميل ومنشأة المراجعة) على تحديد فترة التأخير العادى (المتوقع) لتقرير للمراجعة، والتي تمثل وقت المراجعة الطبيعى من وقت المراجعة الكلى. حيث كشفت نتائج تحليل التباين ANOVA معنوية نموذج الانحدار (Sig.=0.000) وبما يعنى إمكانية رفض الفرض العدمى واستنتاج أن العلاقة الكلية للانحدار مجتمعة جوهرية، بدرجة ثقة ٩٥%. وهذا يعنى أن لمتغيرات الرقابة، مجتمعة، تأثير جوهرى في تحديد وقت التأخير المتوقع لتقرير المراجعة.^{٣٤} حيث تفسر متغيرات الرقابة مجتمعة ٨٧.٣% من التغير فى المتغير التابع (Adjusted R- Square = 87.3%)، بينما يفسر خطأ الإنحدار (٤) (12.7% = ١٢.٧% من التغير فى وقت وتأخير المراجعة؛ والذي ينسب لتأثير المتغيرات الأخرى غير الواردة بنموذج الإنحدار.

^{٣٣} لغرض قياس مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة معاً، تم إجراء اختبار Variance Inflation Factor (VIF). حيث يتم مقارنة قيمة (VIP) بالقيمة (٤)، فكانت قيمة (VIP) ≥ ٤ ، وهو ما يعنى أن النموذج لا يعانى من مشكلة الإزدواج الخطى. كما لا تكشف مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة عن وجود ارتباط Multicollinearity.

ولقد كشفت النتائج عن تأثير معنوي لعدد خمسة متغيرات لمنشأة عميل المراجعة فقط على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، هي حجم منشأة العميل وإشارة الدخل وتأهيل لجنة المراجعة وجودة الرقابة الداخلية وعلاقة المنشأة مع أصحاب الحقوق والمصالح. بينما لم تكشف النتائج بشأن تأثير متغيرات منشأة المراجعة على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة إلا عن تأثير ثلاثة متغيرات فقط هي نوع رأى المراجعة واعتماد منشأة المراجعة على عمل المراجعة الداخلية والتخصص القطاعي. وفيما يتعلق باتجاه ومعنوية تأثير خصائص كل من منشأة العميل ومنشأة المراجعة على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، فقد كانت نتائج اتجاه ومعنوية علاقة كل متغير مستقل بالمتغير التابع، كما بالجدول التالي:

مستوى المعنوية	التأثير الفعلي	التأثير المتوقع	القياس المقترح للمتغير	متغيرات منشأة عميل المراجعة
٠.٠٠٠	+	غير محدد	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	(أ) متغيرات منشأة عميل المراجعة - حجم المنشأة.
٠.٠٠٠١	(-)	(+)	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت المنشأة صناعية أو تجارية، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- نوع الصناعة.
٠.٠٨٤٠	(-)	(+)	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تضمن التقرير المالي بنوداً غير عادية، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- البنود غير العادية.
٠.٠٢٣	(-)	(-)	نسبة دخل الفترة الحالية إلى دخل الفترة السابقة.	- إشارة الدخل.
٠.٣٨٩	(+)	(-)	- الاستقلال: متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان كل الأعضاء غير تنفيذيين، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- خصائص لجنة المراجعة.
٠.٧٤٤	(+)	(-)	- الخبرة: تقاس بنسبة عدد الخبراء الماليين باللجنة إلى أعضاء اللجنة.	
٠.٨١٩	(+)	(-)	- اجتماعات اللجنة: عدد الاجتماعات خلال العام.	
٠.٨٣٣	(+)	(-)	- حجم اللجنة: العدد الكلي لأعضاء اللجنة.	
٠.٠٣٨	(+)	(-)	تأهيل اللجنة: نسبة عدد أعضاء اللجنة ممن لديهم تأهيل مالي إلى إجمالي عدد الأعضاء.	
٠.١٢٩	(+)	(+)	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت السنة المالية للمنشأة تنتهي في ديسمبر، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- تاريخ الميزانية.
٠.١٦٣	(+)	(+)	$365 \div \text{المبيعات} \div \text{متوسط المدينون} + [365 \div \text{تكلفة البضاعة المبيعة} \div \text{متوسط المخزون}]$	متغيرات مقترحة - طول دورة التشغيل.
٠.٩٦٩	(-)	(+)	نسبة إيرادات المبيعات ÷ إجمالي الأصول	- معدل دوران الأصول.
٠.٠٩٨	(-)	(+)	نسبة إجمالي الديون ÷ إجمالي حقوق الملكية	- نسبة الرفع المالي.
٠.٧٠٧	(-)	(-)	يقاس على مقياس ليكرت الخماسي (الفقرة ١١ بقائمة الاستقصاء جدول (٢)).	- تاريخ نهاية إعداد إدارة المنشأة للقوائم المالية.
٠.١٨٢	(+)	(+)	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا احتوى التقرير المالي على ما قد يفيد وجود ثغرة أو ضعف بالرقابة الداخلية لمنشأة العميل، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- جودة الرقابة الداخلية.

٠.٠١٠	(+)	(+)	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت هناك جوانب سلبية بشأن علاقة المنشأة بأصحاب الحقوق والمصالح، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- علاقة المنشأة مع أصحاب الحقوق والمصالح. ب متغيرات منشأة المراجعة
٠.٠٠٥	(-)	(-)	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت منشأة المراجعة كبيرة الحجم أو على ارتباط بمنشأة مراجعة دولية، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- حجم أو نوع منشأة المراجعة.
٠.٤٩١	(-)	(-)	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان تقرير المراجعة عيارى، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	- نوع رأى المراجعة.
٠.٨٥٤	(+)	(+)	يقاس على مقياس ليكرت الخماسى (الفقرة ١٢ بقائمة الاستقصاء جدول ((٢).	- طول فترة العلاقة مع عميل المراجعة.
٠.٠١٧	(-)	(-)	يقاس على مقياس ليكرت الخماسى (الفقرة ١٣ بقائمة الاستقصاء جدول ((٢).	- درجة الاعتماد على المراجعة الداخلية.
٠.٠٢٢	(+)	(-)	يقاس على مقياس ليكرت الخماسى (الفقرة ٤ بقائمة الاستقصاء جدول ((٢).	- التخصص القطاعى.

ويكشف الجدول السابق، عما يلى:

أ- هناك علاقة موجبة (معنوية) بين ثلاثة متغيرات مستقلة (وهى حجم منشأة عميل المراجعة وجودة الرقابة الداخلية لدى منشأة العميل وعلاقة منشأة العميل بأصحاب الحقوق والمصالح بها) والمتغير التابع (التأخير المتوقع لتقرير المراجعة)، وعلاقة سالبة معنوية بين ثلاثة متغيرات مستقلة (وهى إشارة الدخل، نوع رأى المراجعة، اعتماد منشأة المراجعة على المراجعة الداخلية) والتأخير المتوقع لتقرير المراجعة بدرجة ثقة ٩٥%. وهى علاقات تتسق مع توقعات الباحث بشأن تأثير هذه المتغيرات على وقت المراجعة والتأخير المتوقع لتقرير المراجعة.

ب- هناك علاقة موجبة (معنوية) بين متغيرى تأهيل لجنة المراجعة والتخصص القطاعى والمتغير التابع (التأخير المتوقع لتقرير المراجعة) بمستوى معنوية ٥%، وبما لا يتسق مع توقعات الباحث بشأن تأثير هذه المتغيرات على وقت المراجعة وتأخير تقرير المراجعة. ويعتقد الباحث، أن تفسير العلاقة الموجبة بين تأهيل لجنة المراجعة وتأخير تقرير المراجعة قد يرجع إلى أن تأهيل أعضاء اللجنة قد يرتبط إيجابياً بدرجة العناية بالتقرير المالى، حيث من المتوقع مع التأهيل العالى زيادة العناية بالتقرير المالى وما تفرضه من وقت إضافى لفحص وتقييم القوائم المالية قبل إتاحتها للمراجعة الخارجية. كما وأن تفسير العلاقة الموجبة بين التخصص القطاعى لمنشأة المراجعة والتأخير المتوقع لتقرير المراجعة قد يرجع إلى ضغط العمل الزائد الناتج عن زيادة عدد العملاء بسبب التخصص القطاعى (الصناعى).

ج- لم تكشف النتائج عن علاقة معنوية بين متغيرات منشأة العميل [وتشمل نوع الصناعة ووجود بنود غير عادية بالقوائم المالية وخصائص لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال وعدد الاجتماعات) وتاريخ الميزانية ومعدل أداء المنشأة (مقاساً بطول دورة التشغيل ومعدل دوران الاصول) ومخاطرة الأعمال (مقاسة بنسبة الرفع المالى) وتاريخ اتاحة القوائم المالية للمراجعة] والتأخير المتوقع لتقرير المراجعة.

كما لم تكشف النتائج عن علاقة معنوية بين متغيرات منشأة المراجعة (وتشمل حجم أو نوع منشأة المراجعة وطول فترة العلاقة مع عميل المراجعة) والتأخير المتوقع لتقرير المراجعة بمستوى معنوية ٥%. الأمر الذي قد يرجح ضعف تأثير هذه المتغيرات على تأخير تقرير المراجعة بدرجة ثقة ٩٥%. ويخلص الباحث إلى اختلاف تأثير المتغيرات السابقة على تحديد وقت التأخير المتوقع لتقرير المراجعة. كما يخلص الباحث، أيضاً، إلى أن لخصائص كل من منشأة العميل ومنشأة المراجعة (المتغيرات المستقلة) في مجموعها تأثير معنوي على تحديد التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، بدرجة ثقة ٩٥%^{٣٥}. كما يخلص الباحث، أيضاً، إلى التأثير المعنوي لثمانية متغيرات رقابة فقط، والتي تفسر معاً ٨١.٣% من التأخير المتوقع لتقرير المراجعة بخطأ معياري ٢.١٣٤ وهي، كما يلي:

- حجم منشأة العميل.
- إشارة الدخل
- تأهيل لجنة المراجعة.
- جودة الرقابة الداخلية بمنشأة عميل المراجعة.
- علاقة منشأة العميل بأصحاب الحقوق والمصالح.
- نوع رأى المراجعة.
- درجة الاعتماد على المراجعة الداخلية.
- التخصص القطاعي لمنشأة المراجعة.

(ثانياً) أثر تأخير تقرير المراجعة على جودة التقرير المالي

بدايةً، كشفت نتائج تقدير حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة عن أن شركات العينة تمارس إدارة الأرباح بغرض زيادة الدخل من خلال استحقاق اختياري موجب وبنسبة بلغت ٩١.١٨%. ولقد كشفت الاحصاءات الوصفية عن أن متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة قد بلغ ٠.٠١٤٦ من إجمالي الأصول، وبانحراف معياري ٠.٠٠٩٠٢، وبحد أدنى ٠.٠٠١٧٩٦، وبحد أقصى ٠.٠٤٠١٣. كما بلغ معامل التفرطح Kurtosis لبيانات حجم الاستحقاق الاختياري ١.١٦٩، وبما يكشف عن أن توزيع بيانات الاستحقاق الاختياري هو توزيع مفطحاً Platykurtic وليس مدبباً Leptokurtic. حيث تنخفض قيمة معامل التفرطح لبيانات الاستحقاق الاختياري عن معامل التفرطح للتوزيع الطبيعي، وبما يشير لانخفاض الانحرافات الكبيرة والصغيرة لبيانات الاستحقاق الاختياري.

ولقد تم حساب متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات فترة تأخير المراجعة المنخفضة، فوجد أن متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات تأخير المراجعة الأقل (٧٦٧١٢٣٢١ جنيهه) كان أقل من متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات تأخير المراجعة الأعلى (١٦٣٥٢١٤٤٤ جنيهه). كما تم حساب متوسط معدل التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي التدفق النقدي لشركات العينة ذات فترة تأخير المراجعة المنخفضة، فوجد أن متوسط معدل

^{٣٤} يتضح، باستبعاد المتغيرات المستقلة التي لم تثبت معنوية تأثيرها على تأخير تقرير المراجعة، معنوية نموذج الانحدار ككل (F= 18.971, Sig. =0.000) وبمعامل تحديد (Adjusted R- Square) بلغ ٠.٨١٣ وهي نسبة مرتفعة تكشف جوهرية العلاقة الكلية للانحدار إحصائياً.

التدفق النقدي التشغيلي لشركات العينة ذات تأخير المراجعة الأقل (٦١.٣%) كان أقل من متوسط معدل التدفق النقدي التشغيلي لشركات العينة ذات تأخير المراجعة الأعلى (٤٧%). وهو ما قد يشير مبدئياً إلى وجود علاقة إيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي. وبإجراء إنحدار كل من حجم الاستحقاق المحاسبي (كمقياس لحجم ممارسات إدارة الأرباح) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي التدفق النقدي (كمقياس لحجم ممارسات إدارة التدفق النقدي) على خطأ الإنحدار؛ والذي يمثل المتغيرات غير العادية لتأخير تقرير المراجعة (التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة)؛ لم تكشف النتائج عن وجود تأثير معنوي لكل من حجم الاستحقاق (Sig. = 0.725) ونسبة التدفق النقدي (Sig. = 0.079) على التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة، بمستوى معنوية ٥%.^{٣٦} كما لم يفسر كل من الاستحقاق المحاسبي وإدارة التدفق النقدي قدرًا جوهرياً من خطأ الإنحدار، حيث يفسر متغيري الدراسة (حجم الاستحقاق ونسبة التدفق النقدي) نسبة غير معنوية (١.٧%) من التغير في التأخير غير العادي لتقرير المراجعة. وهو ما يعني، أن نتائج الإنحدار لم تكشف عن أثر معنوي لممارسات كل من إدارة الربح وإدارة التدفق النقدي على تأخير تقرير المراجعة، حيث فسر المتغيران بعد دخولهما نموذج الانحدار ١.٧% من التغير في المتغير التابع (تأخير تقرير المراجعة). وتحت اعتبار المتغيرين السابقين قياس بديل لجودة التقرير المالي، فإن نتائج الإنحدار لا تشير إلى أن تأخير تقرير المراجعة يحسن جودة التقرير المالي. الأمر الذي قد يحول دون إمكانية قبول الفرض الثاني بشأن وجود علاقة بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي.^{٣٧}

ثالثاً: بالنسبة للفرض البحثي الثالث

في محاولة الباحث للكشف عن أثر تأخير تقرير المراجعة على قيمة المنشأة محل المراجعة، فقد اتضح للباحث ما يلي:-

(أ) كشفت نتائج تحليل التباين ANOVA Analysis معنوية نموذج انحدار التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة على نسبة القيمة السوقية للأسهم العادية لإجمالي أصول شركات العينة، وبما يعني إمكانية رفض الفرض العدمي واستنتاج أن العلاقة الكلية للانحدار مجتمعة جوهريّة، بمستوى معنوية ٥%. وهذا يعني أن للتأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة (المتغير المستقل) تأثير جوهري في تحديد قيمة منشأة العميل (القيمة السوقية لحقوق المساهمين). حيث يفسر التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة ٣٤.٢% (Adjusted R- Square = 34.2%) من التغير في قيمة المنشأة (بخطأ معياري ١.٠٧٤). كما تكشف نتائج نموذج الانحدار عن معنوية تأثير التأخير غير المتوقع على قيمة منشأة عميل المراجعة (t = 4.258, Sig. = 0.00)، وهو تأثير سلبي (Std. Error = - 0.184, β = 0.043) قد يكشف عن وجود علاقة (أثر وارتباط) سالبة ومعنوية بين المتغير المستقل (التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة) والمتغير التابع (قيمة منشأة العميل)، وبما يتسق مع توقعات البحث بشأن

^{٣٥} تم إجراء إنحدار حجم الاستحقاق المحاسبي ونسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي التدفق النقدي على خطأ الانحدار من خلال إدخال متغيري الدراسة إلى نموذج الانحدار المتعدد السابق لتحديد مدى تأثيرهما على تأخير تقرير المراجعة.
^{٣٧} لم تتسق نتائج الدراسة مع اعتقاد الباحث بأهمية كل من الاستحقاق المحاسبي ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (كمقاييس بديلة لجودة التقرير المالي) باعتبارها محددات تأخير لتقرير المراجعة لم تلقى اهتمام فكر المراجعة.

تأثير تأخير تقرير المراجعة سلباً على قيمة منشأة العميل، وبدرجة ثقة ٩٥%. الأمر الذي يرجح من إمكانية قبول الفرض البحثي الرابع بشأن التأثير السلبي لتأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة.

المبحث الخامس: خلاصة وتوصيات البحث

مع القياس الحالي لتأخير تقرير المراجعة (ARL) تباينت نتائج دراسات الأدب المحاسبي بشأن مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على جودة التقرير المالي من منظور المستثمرين، حيث ظهر اتجاهين بديلين، أولهما أن تأخير تقرير المراجعة يعد إشارة تحذير بشأن جودة التقرير المالي، تعكس أخباراً غير سارة من منظور المستثمرين، تؤثر سلباً على قيمة المنشأة. والاتجاه الثاني، يقوم على أن تأخير تقرير المراجعة يعكس إشارة إيجابية عن جودة التقرير المالي، مصدرها جودة المراجعة بفعل اتساع مدى ونطاق وحجم اختبارات المراجعة وانخفاض خطر المراجعة، الأمر الذي يمكن معه توقع وجود علاقة إيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وقيمة منشأة العميل.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما مدى سلامة القياس الحالي لتأخير تقرير المراجعة؟

- في ظل السعي نحو إطار لدقة قياس فترة تأخير تقرير المراجعة - قائم على تحليل لمحددات

تأخير تقرير المراجعة- ما هو تأثير تأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة؟

وبناءً على مشكلة البحث، تمثل هدف البحث في محاولة وضع إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة (ARL)، لغرض الكشف عن مدى تأثير تأخير تقرير المراجعة على جودة التقرير المالي وقيمة منشأة عميل المراجعة؛ من منظور المستثمرين. ولتحقيق هدف البحث، قام البحث على استخدام كل من المنهج الاستنباطي Deductive Approach (النموذج العياري Normative Model) وذلك في محاولة وضع إطار فكري (مقترح) لقياس تأخير تقرير المراجعة، وثانيهما المنهج الاستقرائي Inductive Approach (النموذج الإيجابي Positive Model) وذلك لاستقراء كل من واقع ظاهرة تأخير تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية (شركات المساهمة المصرية)، ومدى تأثيرها على قيمة منشأة العميل من منظور المستثمرين.

ولقد كشف تحليل تأخير المراجعة عن اختلاف قياس فترة تأخير تقرير المراجعة عن ما تم تعريفه بدراسات الأدب المحاسبي بشأن قياس تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية ما بين تاريخ الميزانية محل المراجعة وتاريخ تقرير المراجعة. حيث يعتقد الباحث أنه يجب قياس تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية ما بين تاريخ إتمام (إنهاء) إجراءات المراجعة وتاريخ نشر (إتاحة) تقرير المراجعة للمستخدمين، وتشمل فترتي تأخير غير متوقع هما:

- الفترة (أ) من تاريخ إتمام إجراءات المراجعة حتى تاريخ إعداد تقرير المراجعة.

- الفترة (ب) من تاريخ إعداد تقرير المراجعة حتى تاريخ نشر (إتاحة) تقرير المراجعة.

ولقد فرض تحليل فترة تأخير المراجعة ضرورة الفصل ما بين محددات وقت المراجعة الكلي الضروري لإتمام إجراءات المراجعة ومحددات تأخير (تقرير) المراجعة. فمن غير الصواب الخلط بين وقت أداء

إجراءات المراجعة وفترة تأخير تقرير المراجعة . وأن المتغيرات التي قدمها الفكر المحاسبي - من حجم منشأة العميل ونوع الصناعة ونوع منشأة المراجعة وغيرها- كمحددات تأخير لتقرير المراجعة هي في الأساس محدّدات لتوقيت أداء عملية المراجعة وليست بمحددات تأخير. حيث يعتقد الباحث، أن محدّدات تأخير تقرير المراجعة، والتي لم تلقى اهتمام دراسات الأدب المحاسبي في المراجعة، تقع في نوعين هما:

الأول- محدّدات قسرية لتأخير تقرير المراجعة، غير متوقعة تكشف عنها ظروف عملية المراجعة، ولا تتكشف إلا مع أداء عملية المراجعة، ومن غير المفترض توقعها من قبل المراجع لطبيعتها المفاجئة. وترتبط هذه المحدّدات في الأساس بثلاث حالات، هي كما يلي:

(أ) اكتشاف المراجع لتحريفات جوهرية بالقوائم المالية وإبلاغه لجنة المراجعة ومحاولات إقناع إدارة المنشأة بالتصحيح والتسوية.

(ب) الخلاف مع الإدارة حول بعض الأمور الهامة والمؤثرة بالنسبة للقوائم المالية مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة المنشأة أو طريقة أو أسلوب تطبيقها، أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية.

(ج) وجود قيود على نطاق عمل المراجع، بما قد يفرض على المراجع تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة قد تستنفد وقت مراجعة إضافي للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، فضلاً على إفصاحه عن طبيعة هذه القيود والتسويات المحتملة في القوائم المالية.

ومن المتوقع، أن مصدر حالات التأخير القسرية هو قيام إدارة منشأة العميل بممارسات إدارة الأرباح (EM) Earnings Management وإدارة التدفقات النقدية (CFM) Cash Flow Management، وما يرتبط بها من تفاوض بين المراجع وإدارة منشأة عميل المراجعة. الأمر الذي قد يجعل من تفاوض المراجع مع إدارة منشأة العميل حول حالات التأخير السابقة مسبب التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة. ويعتقد الباحث، أن محدّدات التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة، هي كما يلي:

- درجة (سرعة) استجابة الإدارة لطلب التصحيح أو التسوية أو حل الخلاف مع المراجع.

- حاجة المراجع لإجراءات مراجعة إضافية، وما تطرحه من نتائج.

- عمق أو تعقيد عملية التصحيح أو التسوية أو مدى تأثير الأمور محل الخلاف بين المراجع والإدارة على صدق وعدالة عرض القوائم المالية، بما يفرضه من وقت لازم.

الثاني- محدّدات اصطناعية (مفتعلة) لتأخير تقرير المراجعة، ترتبط بحالة تباطؤ إدارة منشأة عميل المراجعة في إصدار التقرير المالي. وهو ما قد يعكس - في اعتقاد الباحث- فترة تأخير مفتعلة لتقرير المراجعة تقدر بالفترة ما بين توقيع تقرير المراجعة وتاريخ نشر التقرير المالي. هذا ويعتقد الباحث، بوجود مسبيين رئيسيين لحالة تباطؤ إدارة منشأة العميل في إصدار التقرير المالي هما، رأى المراجع غير النظيف (الرأى بخلاف الرأى غير المتحفظ) واحتواء القوائم المالية والتقرير المالي على معلومات سلبية أو أخبار غير جيدة Bad News.

وقد توصل الباحث، فى ضوء القياس المقترح لتأخير تقرير المراجعة، إلى أن فترة تأخير تقرير المراجعة غير المتوقع تمثل إشارة خطر (مشكلة) قد تحمل تأثيراً سلبياً على تفاعل (رد فعل) سوق الأوراق المالية تجاه أسعار أسهم المنشأة محل المراجعة، بما قد يحمله ذلك من تأثير سلبى على قيمة المنشأة.

ومع توقع، أن يندقق تأخير تقرير المراجعة من قيمة التقرير المالى ، فمن غير المتوقع أن يضيف قيمة للمراجعة. فتأخيراً لافصاح عن رأى المراجع فى مدى صدق وعدالة المعلومات المالية المقررة بواسطة إدارة منشأة العميل يُضخم من مشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry ويُزيد من حالة عدم التأكد المرتبط بقرارات مستخدمى القوائم المالية خاصة قرارات الاستثمار، الأمر الذى قد يؤثر سلباً على درجة اعتماد أصحاب الحقوق والمصالح- بخاصة المستثمرين- على المحتوى المعلوماتى للتقرير المالى.

وبما يعنى، أن تأخير تقرير المراجعة يعد إشارة سلبية عن انخفاض جودة التقرير المالى، والتي تعكس - بدورها- أخباراً غير سارة من منظور المستثمرين. وبما يمكن معه القول بإمكانية تأثر قيمة منشأة العميل سلباً بتأخير تقرير المراجعة.

وفى ضوء الدراسة التحليلية، تم صياغة ثلاثة فروض بحثية، هى كما يلي:

الفرض الأول: تؤدى ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية من قبل إدارة منشأة عميل المراجعة إلى تأخير تقرير المراجعة.

ولقد تم تحليل الفرض البحثى الأول إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعى الأول: هناك علاقة إيجابية بين إدارة منشأة العميل للأرباح وتأخير تقرير المراجعة.
الفرض الفرعى الثانى: هناك علاقة إيجابية بين إدارة منشأة العميل للتدفقات النقدية وتأخير تقرير المراجعة.

الفرض الثانى: يؤدى احتواء التقرير المالى على معلومات سلبية أو أخبار غير سارة (بما فيها رأى المراجعة غير النظيف) إلى تأخير تقرير المراجعة.

الفرض الثالث: هناك علاقة سلبية ما بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالى.

الفرض الرابع: يؤثر تأخير تقرير المراجعة سلباً على قيمة المنشأة محل المراجعة.

ولاختبار فروض البحث السابقة، قام الباحث بدراسة تطبيقية استهدفت الكشف عن ظاهرة تأخير تقرير المراجعة ومسبباتها فى بيئة أعمال المصرية بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة فى سوق المال المصرى، والكشف عن العلاقة ما بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالى للمنشأة محل المراجعة، وبيان أثر تأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة.

ولقد اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة - وبشكل اساسى- على القوائم المالية وتقارير المراجعة ونشرات البورصة المصرية بشأن أسعار الأسهم لعينة من مجتمع شركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية بلغ حجمها ٣٤ شركة. إضافة إلى قائمة استقصاء موجهة لعينة

من أعضاء لجان المراجعة بشركات العينة بلغ حجمها ٢٩ عضواً، ولعينة من المراجعين القائمين بالمراجعة الخارجية للقوائم المالية لشركات العينة بلغ حجمها ٢٣ مراجعاً.

ولقد كشفت نتائج الدراسة عن أن شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية تعاني من ظاهرة تأخير تقرير المراجعة، حيث كشفت عن وجود فجوة زمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية بمتوسط ٧.٣٣ يوم، ويحد أدنى ٣ أيام ويحد أقصى ١٦ يوم. كما كشفت النتائج، بوجه عام، عن اعتقاد أفراد البحث بأن مسببات تأخير تقرير المراجعة هي مسببات قسرية ترتبط بممارسات إدارة الربح والتدفق النقدي من قبل إدارة منشأة العميل. حيث كشفت النتائج عن اعتقاد أفراد البحث بوجود أوجه خلاف بين المراجع وإدارة منشأة عميل المراجعة بشأن قضايا القياس والافصاح، مصدرها ممارسات إدارة الربح والتدفق النقدي؛ واعتبارها مسبب لتأخير تقرير المراجعة، وبما يرجح من إمكانية قبول الفرض البحثي الأول (الفرض الفرعي الأول والثاني) بشأن اعتبار ممارسات إدارة منشأة عميل المراجعة لكل من الربح والتدفق النقدي مسبباً لتأخير تقرير المراجعة.

كما كشفت النتائج عن اعتقاد أفراد البحث بتحکم إدارة منشأة العميل في توقيت إتاحة التقرير المالي لمستخدميه، وبرغبة إدارة المنشأة في تأخير تقرير المراجعة عندما يحتوى على رأى مراجعة غير نظيف أو تحتوى القوائم أو التقرير المالي على معلومات سلبية أو أخبار غير جيدة، الأمر الذى قد يرجح إمكانية قبول الفرض البحثي الثانى.

أما بشأن مدى تأثير خصائص كل من منشأة عميل المراجعة ومنشأة المراجعة على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، فقد كشفت نتائج تحليل الانحدار عن تأثير معنوى لخصائص كل من منشأة العميل ومنشأة المراجعة مجتمعة على تحديد التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، وعن اختلاف تأثيرها على تحديد وقت التأخير المتوقع لتقرير المراجعة. كما كشفت النتائج عن تأثير معنوى لعدد خمسة متغيرات لمنشأة عميل المراجعة على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، هي حجم منشأة العميل وإشارة الدخل وتأهيل لجنة المراجعة وجودة الرقابة الداخلية وعلاقة المنشأة مع أصحاب الحقوق والمصالح بها. كما كشفت عن تأثير ثلاثة متغيرات لمنشأة المراجعة على التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، هي نوع رأى المراجعة واعتماد منشأة المراجعة على عمل المراجعة الداخلية والتخصص القطاعى.

وبشأن العلاقة الإيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي، لم تكشف نتائج الانحدار عن أثر معنوى لممارسات إدارة منشأة العميل لكل من الربح والتدفق النقدي (باعتبارهما قياس بديل لجودة التقرير المالي) على التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة. وبما لا تشير إلى أن تأخير تقرير المراجعة يحسن جودة التقرير المالي. الأمر الذى قد يحول دون إمكانية قبول الفرض الثانى بشأن وجود علاقة بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالي.

ولقد كشفت نتائج تحليل التباين ANOVA Analysis معنوية نموذج انحدار التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة على نسبة القيمة السوقية للأسهم العادية إلى إجمالى أصول شركات العينة، وأن للتأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة تأثير جوهري في تحديد قيمة منشأة العميل (القيمة السوقية لحقوق المساهمين)، وهو تأثير سلبى يتسق مع توقعات الباحث بشأن تأثير تأخير تقرير المراجعة على قيمة

منشأة العميل. الأمر الذى يرجح من إمكانية قبول الفرض البحثى الرابع بشأن التأثير السلبى لتأخير تقرير المراجعة على قيمة منشأة عميل المراجعة.

وفى ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج، فإنه يوصى بما يلى:-

- إدراك الهيئات التنظيمية والمهنية والجهات المنوط بها مراقبة منشآت الأعمال لوجود ظاهرة تأخير تقرير المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية، وما قد تحمله من آثاراً سلبيةً على القيمة المعلوماتية للتقرير المالى وكفاءة أسواق رأس المال، مع ضرورة العمل على وضع آليات لمواجهةها والحد منها.

- ضرورة اهتمام وإدراك لجان المراجعة- باعتبارها الجهة المنوط بها دراسة القوائم المالية وخطه المراجعة الخارجية بشأنها- لظاهرة تأخير تقرير المراجعة وخطورة آثارها المتوقعة على قيمة منشآت الأعمال.

- تعديل الرؤية أو التصور بشأن فترة تأخير تقرير المراجعة فى ضوء القياس المناسب لها، بما قد يفرض من ضرورة إعادة النظر فى القياس الحالى لتأخير تقرير المراجعة ؛ مع إمكانية اعتبار الإطار المقترح للقياس كلبنة أو خطوة نحو هذا الاتجاه.

- حوكمة توقيت نشر التقرير المالى، فى إطار تصنيف منشآت الأعمال قطاعياً وفى ضوء المتغيرات الحاكمة من طبيعة نشاط وشكل قانونى وحجم وغيرها، بغرض الحد من تباطؤ إدارة المنشآت بالقطاع فى نشر تقاريرها المالية المصحوبة بتقرير المراجعة، وتضييق الفجوة ما بين تاريخ النشر وتاريخ تقرير المراجعة باعتبارها وقت تأخير ليس عديم القيمة بل وقتاً ذى قيمة سلبية.

- تدخل الهيئات التنظيمية والمهنية لإلزام المراجعين بضرورة الإفصاح بتقارير المراجعة عن فترة تأخير تقرير المراجعة (إن حدثت) وأسبابها فى إطار برنامج المراجعة وما تضمنه من تقدير وقت مراجعة كلى.

- تطوير كل من معيار المراجعة المصرى رقم (٣٠٠) " تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية" من خلال تضمين قضية تأخير المراجعة المتوقع وغير المتوقع وكيفية التعامل المناسب تجاهها، ومعيار المراجعة رقم (٧٠٠) "تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة" من خلال بحث آلية للإفصاح عن تأخير المراجعة المتوقع وغير المتوقع ومسبباته بتقرير المراجعة.

- وأخيراً، يوصى الباحث بالحاجة إلى إجراء الدراسات التالية:

(أ) دراسة وتحليل محددات التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة، فى محاولة الكشف عن محددات أخرى بخلاف ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية واحتواء التقرير المالى على أخبار غير سارة، بغية الوصول لإمكانية تحديد المسببات الكلية لظاهرة تأخير تقرير المراجعة.

(ب) دراسة العلاقة ما بين تأخير تقرير المراجعة وجودة التقرير المالى، من خلال بحث مدى التأثير المتبادل بين المتغيرين.

- (ج) تقديم نموذج كمى لقياس كل من تأخير تقرير المراجعة المتوقع وغير المتوقع فى ضوء الاستخدام المناسب لدوال (خطية - غير خطية - درجية - تربيعية - ٠٠٠) تعكس خصائص كل من منشأة الأعمال ومنشأة المراجعة وبيئتى الأعمال والمراجعة.
- (د) دراسة وتحليل العلاقة ما بين المراجعة الداخلية - كآلية حوكمة- وظاهرة تأخير تقرير المراجعة.
- (هـ) فحص مدى التأثير المتبادل ما بين ظاهرة تأخير تقرير المراجعة وجودة المراجعة.

مراجع البحث

- وزارة الاستثمار . ٢٠٠٨ . معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) . تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة . معايير المراجعة المصرية ، القرار رقم ١٦٦ ، القاهرة ، مصر .
- وزارة الاستثمار . ٢٠٠٨ . معيار المراجعة المصري رقم (٣٠٠) . تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية . معايير المراجعة المصرية ، القرار رقم ١٦٦ ، القاهرة ، مصر .
- Abdullah, S. N. 2006. Board Composition, Audit committee, and Timeliness of Corporate Financial Reports in Malaysia. **Corporate Ownership and Control** 4(2): 33-45.
- Afify, H. A. 2009. Determinants of Audit Report Lag: Does Implementing Corporate Governance Have Any Impact? Empirical Evidence from Egypt. **Journal of Applied Accounting Research** 10(1):56-86.
- Ahmed, A., and S. Hossain. 2010. Audit Report Lag: A Study of the Bangladeshi Listed Companies. **ASA University Review** 4 (2): 49- 57.
- Al-Ajmi, J. 2008. Audit and Reporting Delays: Evidence from an Emerging Market. **Advances in Accounting** 24(1): 217-226.
ipac.kacst.edu.sa/eDoc/2009/177236~.1p df.
- Alford, A. W., J. J. Jones, and M. E. Zmijewski. 1994. Extensions and Violations of the Statutory SEC Form 10-K Filing Requirements. **Journal of Accounting & Economics** 17 (1/2): 229–254.
- Aljaaidi, K. S.; G. Bagulaidah; N. Ismail; and F. Fadzil. 2015. An Empirical Investigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan. **Jordan Journal of Business Administration** 11(4).
- Alkhatib, K., and Q. Marji, Q. 2012. Audit Reports Timeliness: Empirical Evidence from Jordan. **Procedia-Social and Behavioral Sciences** 62:1342-49.
- Amirul, S. M., and M. Salleh. 2014. Convergence to IFRs and Audit Report Lag in Malaysia. **Research Journal of Finance and Accounting** 5 (23): 9-16. www.iiste.org ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online).
- Apador, K., and M. Noor. 2013. Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia. **International Journal of Business and Management** 8 (15).
- Ashton, R.H., Graul, P.R. and Newton, J.D. 1989. Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting. **Contemporary Accounting Research** 5 (2): 657-73.
- ; J. Willingham; and R. Elliott. 1987. An Empirical Analysis of Audit Delay. **Journal of Accounting Research** 25 (2): 275-92.
- Aziz, A.; F. Isa; M. Abu. 2014. Audit Report Lags of Federal Statutory Bodies in Malaysia. International Conference on Economics, Management and Development: 73-78. ISBN: 978-1-61804-217-0.
- Azubike, J., M. Aggreh. 2014. Corporate Governance and Audit Delay in Nigerian Quoted Companies. **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research** 2 (10): 22-33.
- Bae, Chang-Hyun, and Woo, Yong-Sang. 2015. The Effect of Audit Report Lag and Management Discretionary Report Lag on Analyst Forecasts:

Evidence from Korea. **Investment Management and Financial Innovations** 12 (1).

- Ball, R. 2008. What is the Actual Economic Role of Financial Reporting? **Accounting Horizons** 22 (4): 427- 32.
- Bamber, E.M., Bamber, L.S. and M. Schoderbek. 1993. Audit Structure and other Determinants of Audit Report Lag: An Empirical Analysis. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 12 (1): 1-23.
- Banimahd, B.; M. Moradzadehfard; M. Zeynali. 2012. Audit Report Lag and Auditor Change: Evidence from Iran. **Journal of Basic and Applied Scientific Research** 2(12)12278-12282, 2012. www.textroad.com
- Bartov, E., M. DeFond, and Y. Konchitchki. 2011. Capital market consequences of filing late 10-Qs and 10-Ks. Working Paper, University of Southern California.
- Behn, B.K., Searcy, D.L. and Woodroof, J.B. 2006. A Within Firm Analysis of Current and Expected Future Audit Lag Determinants. **Journal of Information Systems** 20 (1):65-86.
- Blankley, A. I., D. N. Hurtt, and J. E. MacGregor. 2014. The Relationship between Audit Report Lags and Future Restatements. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 33 (2): 27–57.
- -----; D. N. Hurtt; and J. E. MacGregor. 2015. Are Lengthy Audit Report Lags a Warning Signal? **Current Issues in Auditing** 9 (2):19–28. American Accounting Association.
- Bonson-Ponte, E. et al. (2008). Empirical Analysis of Delays in the Signing of Audit Reports in Spain, **International Journal of Auditing** 12: 129- 40.
- Bryant-Kutcher, L., E. Peng, and K. Zvinakis. 2007. The Impact of the Accelerated Filing Deadline on Timeliness of 10- K Filings. Working Paper, Colorado State University.
- -----, L., E; Y. Peng; and D. P. Weber. 2013. Regulating the Timing of Disclosure: Insights from the Acceleration of 10-K Filing Deadlines. **Journal of Accounting and Public Policy** 32: 475–94.
- Cannon, N., and J. C. Bedard. 2013. Evidence from Auditors about Auditing Fair Value Measurements. Working Paper, Bentley University.
- Carslaw, C.A. and Kaplan, S.E. 1991. An examination of Audit Delay: further evidence from New Zealand. **Accounting & Business Research** 22 (85): 21-32.
- Chambers, A.E. and S. Penman. 1984. Timeliness of Reporting and the Stock Price Reaction to Earning Announcements. **Journal of Accounting Research** 22 (1): 21-47.
- Chan, K.; V. Luo; and L. Mo. 2016. Determinants and implications of long audit reporting lags: evidence from China. **Accounting and Business Research** 46 (2).
- Che-Ahmad, A., and S. Abidin. 2008. Audit Delay of Listed Companies: A case of Malaysia. **International Business Research** 1 (4), 32-39.
- Courtis, J. K. (1976). Relationships between Timeliness in Corporate Reporting and Corporate Attributes. **Accounting and Business Research**, 6 (25) 45-56.
- Davies, B., and G. Whittred. 1980. The Association between Selected Corporate Attributes and Timeliness in Corporate Reporting: Further Analysis. **Abacus**, June: 48-60.

- Dogan, M.; E. Coskun; and O. Celik. 2007. Is Timing of Financial Reporting Relating to Firm Performance? An Examination on ISE Listed Companies. **International Research Journal of Finance and Economics** 12: 220-33.
- Dopuch, N.; R. Holthausen; and R. Leftwich. 1986. Abnormal Stock Returns Associated with Media Disclosures of 'Subject to' Qualified Audit Opinions. *Journal of Accounting and Economics* 8 (2): 93-117.
- El-Banany, M. 2006. A study of Determinants of Audit Report Lag in the Egyptian Banks. **The Accounting Thought** 2: 56-78.
- -----, and M. 2008. Factors Affecting Audit Report Lag in Banks: the Egyptian Case. **Corporate Ownership and Control** 5(3): 54-61.
- Errunza, V. R., and E. Losq. 1985. The Behavior of Stock Prices on LDC Markets. **Journal of Banking and Finance** 9(4): 561-75.
- Ettredge, M., Li, C. and Sun, L. 2005. Internal Control Quality and Audit Delay in the SOX era. available at:
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4794669.
- Garsombke, H.P. 1981. The Timeliness of Corporate Financial Disclosure. In Courtis, J.K. (Ed.), *Communication via Annual Reports*, AFM Exploratory Series No. 11, University of New England, Armidale, pp. 204-18.
- Gibbins, M; S. Salterio. 2000. Modeling the Auditor's Intended Strategy in Auditor-Client Negotiation. *The Canadian Academic Accounting Association for Financial Assistance*: 3-17.
- -----, M.; S. A. McCracken; and S. E. Salterio. 2010. The Auditor's Strategy Selection for Negotiation with Management: Flexibility of the Initial Accounting Position and Nature of the Relationship. **Accounting, Organizations and Society** 35: 579-95.
- Gilling, M.D. 1977. Timeliness in Corporate Reporting: Some Further Comment. **Accounting and Business Research** Winter/June: 35-50.
- Hashim, U. J., and R. Abdul Rahman. 2011. Audit Report Lag and the Effectiveness of Audit Committee among Malaysian Companies. **International Bulletin of Business Administration**, 10: 50-61.
- Hassan, Y. 2016. Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. **Journal of Accounting in Emerging Economies** 6 (1): 13-32.
- Hatfield, R.; C. Agoglia; and M. Sanchez. 2005. The Effect of Client Characteristics on the Negotiation Tactics of Auditors. *College of Business*. Available at: <http://www.eric/pdf>.
- Haw, I.G., Park, K., Qi, D. and Wu, W. 2003. Audit Qualification and Timing of Earning Announcements: Evidence from China. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 22 (2): 121-46.
- Healy, P., and K. Palepu. 2001. Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature. **Journal of Accounting & Economics** 31(3):405-40.
- Henderson, B.C., and S. Kaplan. 2000. An examination of Audit Report Lag for Banks: a Panel Data Approach. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 19(2): 159-74.
- Ibadin, I.; F. Izedonmi; and P. Ibadin. 2012. The Association between Selected Corporate Governance Attributes, Company Attributes and Timeliness of Financial Reporting in Nigeria. **Research Journal of Finance and**

- Accounting** 3 (9): 137-45. ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online). www.iiste.org.
- Ilaboya, O. J., J. Christian. 2014. Corporate Governance and Audit Report Lag in Nigeria. **International Journal of Humanities and Social Science** 4 (13): 172-80.
 - Imam, S.; Z. Ahmed; and S. Khan. 2001. Association of Audit Delay and Audit Firms' International Links: Evidence from Bangladesh. **Managerial Auditing Journal** 16 (3): 129-33.
 - Jaggi, B., and J. Tsui. 1999. Determinants of Audit Report Lag: Further Evidence from Hong Kong. **Accounting and Business Research** 30 (1): 17-28.
 - Khasharmeh, H. A. and Aljifri, K. 2010. The Timeliness of Annual Reports in Bahrain and the United Arab Emirates: An Empirical Comparative Study. **The International Journal of Business and Finance Research** 4(1): 51-71.
 - Kinney, W.R. and L. McDaniel. 1993. Audit Delay for Firms Correcting Quarterly Earnings. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 12 (2): 135-42.
 - Knechel, W.R. and J. Payne. 2001. Additional Evidence on Audit Report Lag. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 20 (1): 137-46.
 - -----; P. Rouse; and C. Schelleman. 2009. A Modified Audit Production Framework: Evaluating the Relative Efficiency of Audit Engagements. **The Accounting Review** 84 (5): 1607–38.
 - Lai, K. W., Cheuk, L. C. and Hom, H. 2005. Audit Report Lag, Audit Partner Rotation and Audit Firm Rotation: Evidence from Australia. working Paper, City University of Hong Kong, Kowloon
 - Lawrence, J. E. and Glover, H. D. 1998. The Effect of Audit Firm Mergers on Audit Delay. **Journal of Managerial Issues** 10(2): 151-165.
 - Lee, H. and G. Jahng. 2008. Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Korea– An Examination of Auditor-Related Factors. **Journal of Applied Business Research** 24 (2): 27-44.
 - -----; V. Mande; and M. Son. 2008. A Comparison of Reporting Lags of Multinational and Domestic Firms. **Journal of International Financial Management and Accounting** 19(1): 28-56.
 - Leventis, S., Weetman, P. and C. Caramanis. 2005. Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange. **International Journal of Auditing** 9: 45-58.
 - Li, E., and K. Ramesh. 2009. Market Reaction Surrounding the Filing of Periodic Sec Reports. **The Accounting Review** 84 (4): 1171–208.
 - McGee, R. W. and Tarangelo, T. 2008. The Timeliness of Financial Reporting: A Comparative Study of Russian and Non-Russian Banks. **Corporate Governance in Transition Economies**: 101-13.
 - Mohamad, A.A. 1995. A Study of Factors Determining to Audit Report Delay. **Economic and Business Review** 2: 913-43.
 - Mohamad, N.M., S. Rohami, and N.W. Wan. 2010. Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia. **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance** 6 (2): 57–84.
 - Najihah .M.Y and Ayoib.C.A .2011. IFRS Adoption and Audit Timeliness: Evidence from Malaysia. **The Journal of American Academy of Business, Cambridge** 17 (1).

- Najihah .M.Y and Ayoib.C.A .2012. Adoption of FRS 138 and Audit Delay in Malaysia. **The International Journal of Economics and Finance, American Academy of Business** 4 (1). Cambridge
- Nelson, M. W.; S. D. Smith; and Z. Palmrose. 2005. The Effect of Quantitative Materiality Approach on Auditors' Adjustment Decisions. **The Accounting Review** 80 (3): 897–920.
- Newton, J.D. and R. Ashton. 1989. The Association between Audit Technology and Audit Delay. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 8: 22-37.
- Owusu-Ansah, S. 2000. Timeliness of Corporate Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Empirical Evidence from the Zimbabwe Stock Exchange. **Accounting and Business Research** 30(3): 241-54.
- Pratama, I. 2015. Corporate Governance and Company Attributes on the Financial Reporting Timeliness: Evidence From Listed Companies in Bursa EFEK Indonesia. Thesis Submitted to Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business University Utara Malaysia In Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Science in Accounting.
- Puasa, S.; M. Salleh; A. Ahmad. 2014. Audit Committee and Timeliness of Financial Reporting: Malaysian Public Listed Companies. **Middle-East Journal of Scientific Research** 22 (2): 162-75.
- Sanchez, M., C. Agoglia, and R. Hatfield. 2007. The Effect of Auditors' Use of a Reciprocitybased Strategy on Auditor-Client Negotiations. **The Accounting Review** 82 (1): 241-263.
- Sayyar, H.; R. Basiruddin; and S. Rasid. 2016. The Impact of Audit Quality on Firm Performance: Evidence from Malaysia. International Business School, Universiti Teknologi Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia. Available at: www.eric.firm value.pdf.
- Schwartz, K.B. and B. Soo. 1996. The Association between Auditor Changes and Reporting Lags. **Contemporary Accounting Research** 13 (1): 357-70.
- Shukeri, S.N. and S. Puat Nelson, 2011. Timeliness of Annual Audit Report: Some Empirical Evidence from Malaysia. Entrepreneurship and Management International Conference (EMIC 2) 2011. Organised by Uitm Perlis & UNIMAP. Kangar, Perlis.
- -----, and M. Islam. 2012. The Determinants of Audit Timeliness: Evidence From Malaysia. **Journal of Applied Sciences Research** 8(7): 3314-22.
- Soltani, B. 2002. Timeliness of Corporate and Audit Reports: Some Empirical Evidence in the French context. **The International Journal of Accounting** 37: 215-46.
- Tanyi, P., K. Raghunandan, and A. Barua. 2010. Audit Report Lags after Voluntary and Involuntary Auditor Changes. **Accounting Horizons** 24 (4): 671–88.
- Tazik, H., and Z. Mohamed. 2014. Accounting Information System Effectiveness, Foreign Ownership and Timeliness of Corporate Financial Report. Proceedings of 5th Asia-Pacific Business Research Conference 17 - 18 February, 2014, Hotel Istana, Kuala Lumpur, Malaysia, ISBN: 978-1-922069-44-3.
- Wei, L. 2012. Determinants and Implications of Audit Reporting Lags in China. A thesis Submitted in partial fulfillment Of the requirements for the Degree of Master of Philosophy in Business Lingnan University

- Wermert, J.G.; J. Dodd; and T. Doucet. 2000. An Empirical Examination of Audit Report Lag Using Client and Audit Firm Cycle Times. Available at: www.cbpa.drake.edu/dodd/research/mbaa.